الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٤٩**

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تأبين فخامة السيد فيديل أليخاندرو كاسترو روث، الرئيس السابق لمجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن ننتقل إلى المواد المدرجة في جدول أعمالنا، من دواعي حزني تأبين الرئيس السابق لمجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، فخامة السيد فيديل إليخاندرو كاسترو روث، الذي توفي يوم الجمعة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشعر بحزن عميق لفقان فيديل كاسترو، وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسرته، بمن فيهم شقيقه، الرئيس راؤول كاسترو، ولحكومة كوبا وشعبها. باسم الجمعية العامة، أرجو من ممثلي كوبا أن ينقلوا هذه التعازي.

لقد كان فيدل كاسترو أحد القادة الرموز في القرن العشرين. فقد كرس حياته، بحب عظيم لوطنه والشعب الكوبي، ولرفاههما وتنميتهما. وكان مناصرا دؤوبا للمساواة على الساحة الدولية، وشخصية ملهمة للبلدان النامية على وجه الخصوص. إن تفانيه في سبيل نهوضها، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، سيبقى طويلا في الذاكرة.

أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وفاة فخامة السيد فيديل أليخاندرو كاسترو روث.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت دقيقة واحدة.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/71/35)

تقرير الأمين العام (A/71/359)

مذكرة من الأمين العام (A/71/174)

مشاريع القرارات (A/71/L.18) و A/71/L.19

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

و A/71/L.20 و A/71/L.21)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُعقد جلسة اليوم في وقت حيث تعصف بمنطقة الشرق الأوسط موجة من عدم الاستقرار. إن الصراعين الوحشيين في سورية واليمن، وأزمة اللاجئين التي تجتاح البلدان المجاورة كالفيضان، والانتشار الخبيث للتطرف والإرهاب، واستمرار بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية، تتضافر معا لتهيئة حالة ذات قابلية عالية للاشتعال في جميع أنحاء المنطقة. وبالنسبة للكثيرين، فإنهم يشعرون بأن آفاق السلام والأمن بعيدة المنال للغاية. وكلنا يساوره بالغ القلق إزاء تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في أجزاء عديدة من الشرق الأوسط. وأدعو الأطراف إلى بذل جهود حقيقية لإيجاد الحلول السلمية والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية لتمكينها من أن توصل على وجه السرعة ما يلزم من المساعدة الإنسانية والطبية والأغذية.

إن احتلال الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ لا يزال تنتهك مبادئ الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية، وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. إنها حالة لها تداعيات في جميع أنحاء المنطقة. وكما قالت الجمعية، فإن تحقيق تسوية عادلة دائمة شاملة لقضية فلسطين، هو أمر لا بد منه لإحلال سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط

إن الدور المتواصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين أمر واضح، حيث أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا أنه تقع على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها وفقا للقانون الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة على وجه الاستعجال، من أجل وضع حد لأعمال العنف والتقيد الصارم بالقانون الدولي، واستعادة الثقة السياسية، وبناء أجواء السلام واستئناف المفاوضات المجدية.

وهذا يشمل امتناع جميع القادة عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر، التي تتعارض مع النهوض بحل الدولتين عن طريق التفاوض، ولا تؤدي إلا إلى إدامة دورات العنف والنزاع. وهي تشمل تجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، التي أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا بأنه غير قانوني، وأن له تأثيرا ضارا على الجهود المبذولة من أجل استئناف عملية السلام والنهوض بها. وتشمل احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، قولا وممارسة. كما تشمل اتخاذ جميع الأطراف تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى تحسين الحالة على أرض الواقع وتوطيد دعائم الاستقرار، وبناء الثقة وتعزيز عملية السلام.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أقرّ بالعمل الذي يقوم به المجتمع المدني من أجل التشجيع على التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وعلى الرغم من النكسات خلال السنوات الماضية، ما زلت آمل أنه يمكن للجهود الدولية المتجددة أن تساعد على تمهيد الطريق إلى تحقيق حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، وأمن وازدهار داخل حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

أود أن أغتنم فرصة مناقشة اليوم للتنويه بالعمل الحيوي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا). فعلى مدى أكثر من ٦٥ عاما، اضطلعت الأونروا بدور حاسم في دعم رفاه وتنمية نحو ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. ويشمل ذلك من خلال التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتقديم الدعم للهياكل الأساسية في المخيمات، وتوفير التمويل البالغ الصغر والمساعدة الطارئة والجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

ولا نبالغ مهما أكدنا على الآثار التي يتركها عمل الأنروا على الأجيال من خلال دعم اللاجئين الفلسطينيين،

وأتقدم بخالص الشكر لمانحي الأونروا ومضيفيها على ما قدموه من دعم. وهذا الدعم، بما في ذلك الاستجابات للنداءات الطارئة للأونروا، ساعدت في توفير التعليم والفرص للشباب الفلسطيني، والتصدي للتغذية المحتملة لنزعة التطرف التي أصابت الكثير من السكان الآخرين مع المستويات العالية للبطالة في أوساط الشباب.

تنبع ولاية الأونروا من الجمعية العامة، ومن ثم فإني أتوجه إلى الحاضرين لأعرب عن قلقي العميق إزاء الفجوة التمويلية الخطيرة التي برزت وتهدد قدرة الأونروا على مواصلة عملها في توفير الإغاثة للاجئين الفلسطينيين. إنني أحث جميع الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاء وعلى وجه السرعة للجهود التي تبذلها الأونروا من أجل سد الفجوة في التمويل البالغ قدرها ٧٤ مليون دولار، وضمان أن تتوفر لها الأموال الكافية كي تتمكن من الاضطلاع بأنشطتها بفعالية وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

قد يكون الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني طويل الأمد، وقد تكون الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتعقيد، ولكن يجب علينا، نحن المجتمع الدولي، ألا ندع ذلك أبدا أن يثبط همتنا أو يقوض التزامنا بإيجاد السلام العادل والدائم والمستدام. وما دام الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائما، فإنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وما دام الاحتلال قائما، فإن حياة الملايين من الشعب الفلسطيني واللاجئين وغيرهم في جميع أنحاء المنطقة ستضرر من الاضطرابات وعدم الاستقرار. لذلك أحث جميع الأطراف وأصحاب المصلحة على التحلي بالشجاعة والالتزام بما يبذلونه من جهود للتوصل إلى حل سياسي سلمي دائم لإنهاء النزاع.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال الذي سيتكلم بالنيابة عن رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض مشاريع القرارات A/71/L.18 و A/71/L.19 و A/71/L.20 و A/71/L.21.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر جميع الوفود، وأنتم شخصيا، سيدي الرئيس، على مشاركتكم النشطة في الجلسة الخاصة التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن الرسائل والبيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح، وبعث بها القادة من جميع أنحاء العالم، تشهد بصوت واحد على التصميم الراسخ من المجتمع الدولي على دعم حقوق الفلسطينيين، وعلى التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، حل يقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، كما طالبت بذلك لعقود قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. كما أنوه بأن اللجنة قد تلقت رسائل تضامن من رئيسي الجزائر وسيراليون.

واليوم، نحن هنا لمناقشة قضية فلسطين في الذكرى السنوية التاسعة والستين لاعتماد القرار ١٨١ (د-٢) بشان تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولة إسرائيل ودولة فلسطين. بيد أن البلد الثاني، دولة فلسطين، شهدت رفض استقلالها حتى يومنا هذا. وفي العام القادم لن يصادف فحسب مرور سبعة عقود من الوعود غير المتحققة من الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني، لكن أيضا الذكرى السنوية الخمسين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وسكانها. وتلك الـ ٥٠ عاما من الاحتلال تعني ٥٠ عاما من المستوطنات والاستعمار؛ ٥٠ عاما من ضم القدس الشرقية و ٥٠ عاما من القمع والعقاب الجماعي للفلسطينيين وحياتهم وآمالهم ومستقبلهم. وباختصار، لقد كانت ٥٠ عاما من الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، التي تصل إلى رفض كفالة الحرية. هذا هو الجوهر الحقيقي لقضية فلسطين – رفض حرية الشعب الفلسطيني.

نحن ندرك جميعا أن الحرية هي حرية أساسية وأنه بدونها، تتآكل الحقوق الأخرى بشدة، أو أسوأ من ذلك، تصبح

لا معنى لها. والمطلوب من السلطة القائمة بالاحتلال ليس فقط ضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب المحتل؛ لكن الاحتلال يعني أيضا أن يكون حالة راهنة مؤقتة وليس نظاما مستمرا أو دائما، وينبغي بالتأكيد ألا يحرم على الدوام الشعب المحتل من الحرية والحق في تقرير المصير. علاوة على ذلك، أخفق المحتلون والمستعمرون دائما في محاولاتهم الرامية إلى استخدام الجزرة والعصا لجعل الشعب المهيمن عليه يستسلم، طوعا أو لا. ولا ينبغي لأحد أن يكون ملزما بالاستسلام وقبول السجن، حتى لو كان القفص مُذَهّبا. فالحرية ليست مكافأة يمنحها رئيسٌ مُحسِن. إنها حق أساسي وغير قابل للتصرف لجميع الشعوب، ومكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وهو حق جميع الأمم. وهو لا يخضع لرغبة طرف ثالث أو بناء على شهادة حسن السلوك أو تصريح صادر عن المحتل.

ستواصل لجنتنا الدفاع عن حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، بدءا من حقهم في تقرير المصير.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الدول الأعضاء، بما في ذلك فرنسا وروسيا ومصر، فضلا عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، تسعى أيضا إلى إيجاد السبل الكفيلة بإحراز تقدم نحو تسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها بطريقة نزيهة وسلمية. ولذلك ندعو إلى بذل كل جهد، باسم العدالة، من أجل إنهاء نصف قرن تقريبا من الاحتلال والمأساة المطولة للاجئين الفلسطينيين، وتعزيز استقلال وسيادة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع جيرانها، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، التي لطالما شكلت النقاط المرجعية والبارامترات لحل عادل ودائم.

نحن نعرف وندرك أن المجتمع الدولي يواجه العديد من المشاكل والأزمات الملحة. ويمكن للمرء أن يعتقد بأن قضية فلسطين، في ظل هذ الأزمات المتعددة، قد تم احتواؤها على الأقل – وهذا واقع مرير بالنسبة للفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على التخلي عن أي أمل في إيجاد حل في المستقبل القريب – بحيث لا تمتد تداعياتها إلى المنطقة إو خارجها إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا. ولكن لا شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة. فلننظر للحظة في الحالة البائسة للفلسطينيين في قطاع غزة أو الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو في حالة اللاجئين الفلسطينيين في سورية في هذه الفترة من الصراع الخطير، أو في لبنان أو في أماكن أخرى في المنطقة. إن غياب الأمل والآفاق السياسية التي يمكن أن تخفف هذه الحقيقة البائسة، وضمان إعمال الحقوق التي حرموا لفترة طويلة، كان له أثر عميق، مزعزع للاستقرار، ويجعل الوضع الراهن واهنا بوضوح.

علاوة على ذلك، عندما نرى الجماعات المتطرفة العنيفة تهدد كوكبنا بتنفيذ هجمات في جميع أنحاء العالم، تثير تدفق اللاجئين إلى حدودنا وتسمم قلوب وأرواح الشباب، لا يمكننا أن نشك في أن الأداة الرئيسية التي استخدمتها هذه الجماعات هي الجرح المفتوح للظلم الخطير في فلسطين، وأن المجتمع الدولي، الذي تمثله الأمم المتحدة، لا يزال غير قادر على تسوية الحالة بالرغم من جميع الكلمات المنطوقة والالتزامات التي قطعت عبر السنين.

وكل يوم يمر في هذا المناخ من الظلم؛ وكل صورة للاستعمار واغتصاب الأراضي الفلسطينية؛ وكل فيديو يظهر إسرائيليا يضرب طفلا أو يذلّ فلسطينيا سواء كان رجلا أو امرأة؛ وكل تمديد للحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة بلا رحمة لا يعمل سوى على تغذية خطاب الجماعات المتطرفة، ومساعدة هذه الجماعات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة على تجنيد الشباب المهمشين واليائسين. إن الصراع المحيط بالقضية الفلسطينية ليس مسألة تتعلق بعدد قليل من الناس ولن يكون كذلك أبدا. فهو ليس

مجرّد مسألة إقليمية. إنه مشكلة عالمية نشعر جميعا بأثرها بغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه.

وتجاوزا للمسائل الواقعية، أود أن أؤكد مجددا أمام هذه المنظمة، المسؤولة على المستوى العالمي عن حماية وضمان احترام حقوق الإنسان، أنه ما من فرد حر ما لم يكن جميع الأفراد أحرارا. إن حياة الفلسطينيين لا تقدر بثمن، إذا ما استخدمنا شعارا معاصرا. إذ نحيي اعتماد القرار ١٨١ (د-٢)، وإذ نقترب من حلول الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي والذكرى السنوية السبعين لتقسيم فلسطين، يجب علينا أن نجدد التزامنا بتنفيذ الأحكام التي اعتمدت على مر العقود من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يأتي في صميم الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ستواصل بذل قصارى جهدها للدفاع عن تلك الحقوق والمضي قُدُما نحو تسوية سلمية للصراع. وسوف نفعل ذلك بالتعاون مع شركائنا: الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني. نؤكد مجددا أن بابنا مفتوحٌ، وأننا سعداء بالاستماع إلى جميع وجهات النظر. سنتمكن من حل القضية الفلسطينية من خلال الاتصال، وليس من خلال المواجهة.

كما سنواصل دعوة جميع الدول الأعضاء إلى اجتماعاتنا ومناسباتنا، بما فيها إسرائيل، ومنظمات المجتمع المدني من كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني. وتفخر اللجنة بمساعدة تلك الجهات الفاعلة على الالتقاء والمناقشة وتبادل الأفكار في إطار آمن، والعمل معا من أجل تعزيز السلام والعدالة. وعدم مشاركة بعض أعضاء المنظمة في مناقشاتنا لن يعنل سوى على ضمان عدك أخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار. ولذلك، فإننا ندعو جميع الوفود إلى دعم الأنشطة الدبلوماسية والقانونية والسياسية للجنة وفاءً بولايتها، بدلا من نشر أكاذيب لا أساس لها من الصحة.

أود الآن أن أعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات الأربعة التي اعتمدتها اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال: مشاريع قرارات A/71/L.18، A/71/L.19، A/71/L.20 وA/71/L.21. وجاءت موافقة اللجنة عقب مشاورات مع المجموعات الإقليمية ذات الصلة.

ومشاريع القرارات الثلاثة الأولى تتعلق بأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. تؤكد الجمعية العامة فيها مجدداً أهمية الولايات الموكلة إلى تلك الكيانات. وكما حدث في الماضي، تسعى اللجنة للتأكد من استخدام الموارد المقدمة لها على نحو فعّال من حيث التكلفة. أود أن ألخص بعض العناصر في مشاريع القرارات.

وكما يلاحظ الأعضاء، تطلب الجمعية إلى اللجنة في مشروع القرار A/71/L.18 الذي يتناول تجديد ولاية اللجنة، أن تقوم، في ضوء بدء السنة الخمسين للاحتلال الإسرائيلي، بتركيز أنشطتها طيلة عام ٢٠١٧ على الجهود والمبادرات الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ والإسهام في تحقيق السلام العادل.

وفي مشروع القرار، A/71/L.19، تجدد الجمعية العامة ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام الاستمرار في تزويد الشعبة بالموارد اللازمة لضمان تنفيذ برنامج عملها.

في مشروع القرار A/71/L.20، الذي يتعلق بالبرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام،

تجدد الجمعية العامة ولاية الإدارة، وتدعوها إلى مواصلة تلك المبادرات التي تسهم في تهيئة مناخ مؤات للحوار والنهوض بالجهود السلام.

وفي مشروع القرار A/71/L.21، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، تؤكد الجمعية العامة مجددا موقفها بشأن العناصر الأساسية لتلك التسوية. ويشير مشروع القرار إلى الحقائق التي تكشفت في السنة الماضية. ويشدد الحاجة الملحة إلى بذل الجهود لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع وإعادة فتح آفاق العمل السياسي للدفع قُدُمًا والإسراع بمفاوضات حقيقية تهدف إلى التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وحل جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي، دون استثناء، بما يفضي إلى حل سلمي وعادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية. ويحث مشروع القرار على تجديد وتنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة الأفق السياسي، ويرحب بالمبادرة التي أطلقتها فرنسا، والجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الرباعية والمبادرات التي اتخذتها مصر وروسيا. ويكرر تأكيد طلب النظر في وضع تدابير للمساءلة، وفقا للقانون الدولي، إذا استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تجاهل النداءات من أجل الإنهاء التام للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. وهذا شرط أساسي للحفاظ على احتمالات تحقيق حل الدولتين داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ووضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي، وضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني.

ندعو الجمعية إلى تقديم دعمها الثابت والشرعي لتلك النصوص، ونأمل أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كي عرض تقرير اللجنة.

السيد إنغويترا (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالإنكليزية)يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة (A/71/35). يغطي التقرير التطورات المتعلقة بقضية فلسطين، ويفصّل عمل اللجنة بين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. أود أن ألخص كل فصل من فصول التقرير.

بعد المقدمة، يقدم الفصل الثاني استعراضا للحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة، من أجل لفت انتباه المجتمع الدولي إلى المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا، مثل الجمود في عملية السلام، والظروف المعيشية القاسية، وإعادة إعمار قطاع غزة، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية، وتزايد الاستفزازات والتوترات في حرم المسجد الأقصى والمواقع الدينية الأخرى، والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية الجارية؛ وزيادة عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية.

أما في الفصلين الثالث والرابع، فيوجز التقرير الولاية المسندة إلى اللجنة من قبل الجمعية العامة، ويتضمن معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال السنة.

ويتضمن الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات مجلس الأمن والحوار المتواصل بين اللجنة وأعضاء المنظمات الحكومية الدولية بهدف حشد الدعم الواسع النطاق للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والحث على اتخاذ إجراءات.

ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام عملا بالقرار ١٤/٧٠، المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٥، وكذلك الأنشطة التي أبلغت عنها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما الفصل الأخير من التقرير فهو مكرس للاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اللجنة. وفي ضوء المفاوضات المتوقفة، ترحب اللجنة بتنشيط المفاوضات السلام وكذلك بالجهود التي يبذلها أي بلد قادر على المضي قدما بعملية السلام، ربما بدعم من المجموعة الرباعية بعد أن يتم تنشيطها، بغية التوصل إلى حل إقليمي شامل. كما تحث اللجنةُ مجلسَ الأمن والجمعية العامة على النظر بإيجابية في المقترحات التي تسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق الحالي. واسمحوا لي أن أذكر بالتوصيات الرئيسية الإضافية.

وفيما يتعلق بغزة، تود اللجنة أن تكرر التأكيد على دعواتها للمجتمع الدولي إلى المطالبة برفع الحصار. كما تدعو المانحين الدوليين إلى الوفاء بجميع التعهدات دون تأخير من أجل تسريع جهود إعادة الإعمار وتأمين التمويل اللازم للمساعدة الإنسانية الطويلة الأجل، بما في ذلك المساعدة للأونروا.

وفيما يتعلق باستمرار إسرائيل في سياسة الاحتلال غير الشرعي وبناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، ترحب اللجنة باتخاذ مجلس حقوق الإنسان مزيدا من التدابير للتعجيل بتنفيذ قراره ٣٦/٣١، الذي يدعو إلى إنشاء قاعدة بيانات لجميع الجهات الفاعلة القيام بالأعمال التجارية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وهذا يتفق مع الموقف الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بشأن استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. إن اللجنة تشجع المنظمات والدول الأخرى على اعتماد وتنفيذ السياسات التي تضمن التقيد بالاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالمستوطنات غير الشرعية في المناطق المحتلة، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. وترحب اللجنة باتخاذ الحكومات والمؤسسات التجارية الخاصة المزيد من التدابير للنأي بنفسها عن السياسات التي تدعم المستوطنات بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

وستواصل اللجنة تشجيع الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وبرلمانيهم والمؤسسات الأخرى بغية كسب دعمهم التام للأعمال التي تقوم بها اللجنة والأمم المتحدة بأسرها.

ومن أجل كفالة أن الحكومات تعمل بنشاط لدعم تحقيق تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين، فإن اللجنة سوف تتواصل مع جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. واعترافا من اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون مع البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تقاسم وتطبيق الخبرات والحلول القابلة للتكرار، فإنها ستبذل جهدا خاصا لزيادة مشاركة هذه البلدان والمنظمات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وتقترح اللجنة أن يركز برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية في عام ٢٠١٧ على زيادة الدعم الدولي بغية تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي.

وتوصي اللجنة بقوة، في ضوء التزام الدولة فلسطين إلى الوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بمواصلة البرنامج السنوي لبناء قدرات موظفي الحكومة الفلسطينية، الذي تديره شعبة حقوق الفلسطينيين، وحيثما أمكن، زيادة توسيعه. كما تطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم دعمها الفني للأمانة وبرنامج البحوث والرصد التابع لها، وكذلك المنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية في إطار دعم استراتيجية الاتصالات التي تطبقها اللجنة.

وأخيرا، وفي ضوء النهج المأساوي للسنة الخمسين للاحتلال الإسرائيلي، وللسنة السبعين منذ التقسيم، ومن أجل

التأكيد على الضرورة الملحة لتحقيق حل عادل ودائم لقضية فلسطين، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى الانضمام إليها في هذا المسعى.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل بأن يكون التقرير الذي قدمته للتو عونا للجمعية العامة في مداولاتها بشأن قضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم المبدئي وعلى عقد هذه المناقشة الهامة للجمعية العامة، التي تتزامن مع الاحتفال السنوي التاسع والثلاثين لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذا اليوم المهيب، وإذ نفكر مليا بهذا الإجحاف الخطير والمؤلم الذي لا يزال يرزح تحت نيره الشعب الفلسطيني، فإن رسائل التأييد للقضية الفلسطينية العادلة وعبارات التضامن المؤثرة لا تبعث على الراحة فحسب، بل إنها تساعد على دعم قدرتنا على الصمود في هذه الأوقات من تضاؤل الأمل.

إذ نقترب من تاريخ مرور ٥٠ عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك من مرور السنة السبعين على تقسيم الجمعية لفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وعلى النكبة التي تلت ولا يزال يعاني منها شعبنا إلى يومنا هذا، فإننا مضطرون للإعراب عن أملنا في أننا في هذا الوقت من العام المقبل قد يتم إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني محتفلين بتحقيق سلام عادل، وحل شامل ودائم للقضية الفلسطينية، وباستقلال دولة فلسطين وإعمال حرية الفلسطينيين وحقوقهم وسلام حقيقي، بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد يبدو هذا ضربا من التمني، بالنظر للحقائق القاسية التي تقهرنا والإرهاق الذي يشعر به المجتمع الدولي بعد سنوات عديدة من الصراع والنكسات والمأساة، لكنه يظل هدفنا الأساسي والشامل، ونسترشد به في كل ما نقوم به هنا في الأمم المتحدة، ويستند بحزم إلى الميثاق، وقواعد القانون الدولي ومبادئه والقرارات ذات الصلة التي تم اتخاذها عبر العقود. إن إيماننا بالقانون، والتزامنا بالسلام والتعايش، وتأييد المجتمع الدولي الطويل الأمد، تغذي هذا الأمل وتساعدنا على التحمل رغم الصعاب والمشقة الهائلة. ويظل الشعب الفلسطيني ثابتا، كما سنبقى، في إسماع صوت محنتهم، وفي الدعوة والسعي كل يوم من أجل حصولهم على حقوقهم والعدالة. ولذلك نحن ممتنون للجمعية على تضامنها في يوم مثل هذا اليوم.

واليوم، نحيي لجنة الأمم المتحدة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي بذلت الجهود لأكثر من ٤٠ عاما دعما للحقوق غير القابلة للتصرف والتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العيش في حرية وسلام وأمن في وطنهم. وتتفق هذه الجهود تماما مع ولاية اللجنة التابعة للجمعية العامة، والقرارات ذات الصلة، والقانون الدولي والمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين إلى حين حلها حلا عادلا من جميع الجوانب. واستنادا إلى هذه المسؤولية، نناشد مرة أخرى الدول الأعضاء دعم اللجنة في تحقيق أهدافها النبيلة. وإذ نضع في اعتبارنا الذكريات السنوية التي سنشهدها في عام ٢٠١٧ ومفترق الطرق الحالي، فإننا نحث على الشراكة مع اللجنة لتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام.

نشكر السفير فودي سيك، رئيس اللجنة، على قيادته – وهو دور تتكرم السنغال بالقيام به على مر السنين – وعلى البيان الذي أدلي به بالنيابة عنه، وعلى عرض قرارات في إطار هذا البند. كما نشكر المقرر، السفير كارميلو إنغوانيز، ممثل مالطة، على عرضه التقرير السنوي للجنة (A/71/35)،

وأعضاء المكتب الآخرين – أفغانستان وإندونيسيا وكوبا وناميبيا ونيكاراغوا – وجميع أعضاء اللجنة والمراقبين على دعمهم المبدئي. كما نكرر تقديرنا لشعبة حقوق الفلسطينيين وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، على جهودهم ودعمهم للجنة.

نكرر شكرنا أيضا للأمين العام بان كي – مون على تقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/71/359)، ونسلم بإسهامه خلال السنوات العشر الماضية لولايته بتعزيز السلام وقيادة جهود منظومة الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، نعرب عن التقدير للدعم الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، والمنسق الخاص، نيكولاي ملادينوف، والفريقين التابعين لهما. نحن ممتنون أيضا للجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بدعم سخي من الدول والمنظمات والشركاء من مختلف أنحاء العالم. وقد ساعد هذا الدعم إسناد شعبنا، بما في ذلك ٥,٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، من خلال عقود من الصراع والأزمات، ويظل حيويا حتى يتحقق يتم التوصل إلى حل عادل ودائم.

ولئن كنا ممتنين لهذا الدعم، لا يمكننا أن نخفي شعورنا العميق بخيبة الأمل والإحباط إزاء غياب الجهود الجادة لدعم المسؤوليات السياسية والقانونية تجاه قضية فلسطين، جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي. وإذ يتزايد تدهور الحالة، ويظل تحقيق السلام بعيدا عن متناولنا، فإننا نأسف أيما أسف لإخفاق مجلس الأمن في القيام بواجباته بموجب الميثاق وتنفيذ قراراته. وتُحرم الأجيال بعد الأجيال من الفلسطينيين من حقوقهم في الحياة بحرية واستقرار وازدهار وكرامة. إن اليأس والقنوط الذي يعيشه شبابنا، ولا سيما في هذه اللحظة – سواء في فلسطين المحتلة أو في جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية – يمثلان مصدر قلق وألم شديدين.

وإذ يستمر هذا الظلم، مشكلاً جرحا نازفا في الشرق الأوسط، يزعزع استقرار المنطقة ويقوض السلام والاستقرار حتى في مناطق بعيدة خارجها، ومضعفا القانون الدولي والنظام الدولي نفسه، يجب علينا أن نسأل: متى سيستجيب مجلس الأمن في نهاية المطاف للنداءات العالمية للعمل على رفع هذا الظلم؟ كيف يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في تبرير التقاعس عن العمل والافتقار إلى المساءلة ونحن نقترب من مرور نصف قرن على الاحتلال العسكري الإسرائيلي بدون تحقيق الوعد الدولي إلى الشعب الفلسطيني فهم لا يزالون محرومين من الحق في تقرير المصير، وهو أبسط حق من حقوق الإنسان

وما ينقصنا ليس الدعم أو التضامن مع فلسطين، بل الشجاعة والإرادة السياسية لاحترام وضمان احترام القانون في مواجهة تعنت إسرائيل وعدم احترامها. يجري انتهاك القرار تلو القرار، إذ تتجاهل إسرائيل بشكل صارخ – نفس إسرائيل المنشأة بموجب القرار ١٨١ (د-٢)– الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتدوس على القانون الدولي ولا تحترم فتوى محكمة العدل الدولية. وترفض الحكومة الإسرائيلية الدعوات إلى الامتثال للقانون، وبدلا من ذلك ترتكب الانتهاكات والجرائم كما لو كانت معفاة من القانون، وكما لو أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو الاستثناء لكل قاعدة وعرف يرميان إلى حماية حقوق الإنسان والسلام والأمن. ومع ذلك، يخفق المجتمع الدولي في التصرف.

وبالنسبة لأولئك الذين يريحهم الوضع الراهن ومقتنعون به – بما في ذلك الوضع الراهن التاريخي بشأن المواقع المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم القدسي الشريف – يتمثل الواقع في أن الوضع الراهن يجري تقويضه وتغييره

بشدة كل يوم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا يزيد من تأجيج التوترات، ويزعزع استقرار الحالة، ويدمر إمكانية تحقيق حل الدولتين، ويعرقل السلام محدثا عواقب بعيدة المدى. ولذلك، نتساءل، مرة أخرى: ما هي العتبة التي تستوجب اتخاذ الإجراءات؟

إن التفكير في السنة الماضية لوحدها يطرح هذه المسألة بإلحاح أكبر. إذ يتواصل الشلل الدولي، تستمر إسرائيل في انتهاكاتها الجسيمة الممنهجة للقانون الدولي في فلسطين المحتلة مع الإفلات التام من العقاب، وتدمير آفاق السلام. وينقل التقرير تلو التقرير المعروض على الجمعية العامة، بما في ذلك، في جملة أمور، تقارير الأمين العام، حقيقة مروعة عن نظام واسع النطاق من الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، مما يفاقم من معاناة السكان الفلسطينيين ويزيد من حاجتهم إلى الحماية.

كما يرد في التقارير الصادرة مؤخرا، بما في ذلك تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الصادر في تموز/يوليه، فقد شهد العام الماضي أنشطة استيطان إسرائيلية بلا توقف تهدف عمدا إلى تغيير ديموغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ومركزها، بما في ذلك القدس الشرقية. ويشمل ذلك توسيع وبناء المستوطنات والجدار؛ ومعدلات لم يسبق لها مثيل من عمليات هدم المنازل وتدمير البنية التحتية المدنية والمساعدة الإنسانية؛ ومصادرةِ الأراضي؛ والتشريد والنقل القسري للفلسطينيين، ولا سيما المجتمعات البدوية الضعيفة؛ وفرض المئات من نقاط التفتيش، وعرقلة حرية الحركة والحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي وسبل العيش؛ استغلال الموارد الطبيعية وعرقلة الوصول إلى المياه والأراضي الزراعية؛ والتهديدات السافرة بالضم من جانب المسؤولين الإسرائيليين.

كما شهد العام غارات يومية شنها الجيش الإسرائيلي، مما أدى إلى مقتل وإصابة الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذين عادة ما يتعرضون للاعتداءات والصدمات النفسية من قبل قوات الاحتلال؛ وإرهاب وعنف من جانب المستوطنين المتطرفين؛ وأشكال ضخمة من العقاب الجماعي؛ واستمرار التهديد والإذلال؛ وسياسات عنصرية وتمييزية، وحالات صارخة للتجريد من الإنسانية. لقد تعرض الشعب الفلسطيني لمحاولات مستمرة لإنكار هويتهم وتاريخهم وتراثهم، بما في ذلك أعمال الاستفزاز والتحريض ضد الأماكن المقدسة، ولا سيما في القدس والخليل، ولا سيما في الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى المبارك والحرم الإبراهيمي، وتفاقم الحساسيات الدينية. ويواجه المدنيون يوميا في الاعتقال والاحتجاز، وعلى رأسهم الشبان، مع أكثر من ٠٠٠ ٧ فلسطيني محتجزون أو معتقلون الآن في السجون الإسرائيلية.

وهذه الإجراءات تشمل أيضا العدوان والتهديدات الإسرائيلية المستمرة والحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على قطاع غزة، حيث تجري بلا رحمة محاصرة مليوني فلسطيني ومعاقبتهم جماعيا، وبالتالي معاناتهم من الحرمان الشديد والعزلة قرابة ١٠ سنوات مما أوجد أزمة إنسانية رهيبة، ودفع الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٧، مع تفشي اليأس والفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. وهنا، يجب أن أكرر تأكيد ندائنا من أجل الدعم العاجل للوكالة، التي تقود الجهود الرامية إلى التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، وفي جميع أنحاء المنطقة، مزودة إياهم بالغذاء والحماية في خضم الأزمات المنتشرة انتشارا واسعا.

وإذ نشهد أزمة المهاجرين واللاجئين في العالم، فإنه ينبغي الاعتراف بأن اللاجئين الفلسطينيين هم من بين ملايين المدنيين الفارين من منطقتنا، لا سيما بسبب النزاع السوري الخطير. نطلب إلى الدول الأعضاء عدم نسيان أولئك الذين عانوا ما يقرب من ٧٠ عاماً من المنفى والحرمان والبؤس، ونحث

الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التضامن معهم، وعلى تأييد التوصل إلى حل عادل وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، الذي يكرس حقهم في العودة، وهو حق جدد التأكيد عليه لجميع اللاجئين في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ٧١/١).

تؤكد جميع الوقائع المعروضة علينا أن الحالة ليست ثابتة وأن الأزمة لا يمكن السيطرة عليها، خلافا لما قد يرغب الكثيرون في الاعتقاد، بمن في ذلك الحكومة الإسرائيلية. والحالة في تدهور مستمر ولا يمكن تحملها تماما، ويمكن في الواقع أن تزداد سوءا. وفي جزء من العالم يعاني بالفعل من الكثير من الاضطراب والتطرف، مع امتداد لهما بعيدا خارج حدوده، يجب أن يكون ذلك مدعاة للانزعاج ودافعا للعمل.

هناك توافق دولي في الآراء، كما يتجلى واضحا في تقرير المجموعة الرباعية، على أن سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات وتوسيعها تقوض حل الدولتين وترسخ واقع دولة واحدة لا يمكن اعتبارها سوى دول فصل عنصري. وقد دعت المجموعة الرباعية للعمل الجدي من أجل عكس هذا الاتجاه السلبي على أرض الواقع. يجب أن يشمل ذلك تغييرات فورية في السياسات الإسرائيلية التي تفتت أرضنا وتقوض صلاحية دولتنا، منتهكة بذلك حقوق الإنسان لشعبنا وحارمة إياهم من كرامتهم الإنسانية. إن التشدق بالكلام لصالح قضية السلام أمر لا يكفي؛ لا يجب أن تُقبل الوعود الفارغة والالتزامات المزعومة المحددة في إجراء من جانب إسرائيل، بدلاً من الاحترام الفعلي للقانون وبذل جهود حقيقية للسلام.

إن المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن - يجب أن ينظر في تدابير لمحاسبة إسرائيل وحملها على الامتثال لالتزاماتها القانونية. ويجب اتخاذ خطوات لوقف التدهور السريع، والتعجيل بإنهاء الاحتلال غير القانوني الذي امتد لـ ٥٠ سنة. ومن الملح اتخاذ إجراءات إذا أريد أن يكون هناك أي أمل في الحفاظ على حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتهيئة الظروف لإجراء مفاوضات مجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، والنهوض بشكل ملموس بذلك الحل، الذي نتفق جميعا، أنه في خطر.

إن استمرار التقاعس والاسترضاء الدوليين أمر يتعذر تبريره. يجب دعم الجهود الحالية الرامية إلى حشد مجلس الأمن كي يتصرف إذا أردنا مواجهة العقبات الرئيسية أمام السلام، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، وإيجاد أفق سياسي حيث يمكن تسريع المفاوضات استناداً إلى البارامترات الثابتة والمرجعيات المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وفي إطار زمني محدد، من أجل التوصل إلى اتفاق السلام الذي سيضع نهاية كاملة للاحتلال الإسرائيلي، ويحقق استقلال دولة فلسطين، مع القدس الشرقية عاصمة لها، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، والتوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وظلت القيادة الفلسطينية باستمرار تعيد تأكيد التزامها بالسلام على هذا الأساس، وهي مستعدة للأخذ به بالتعاون الكامل مع جميع الأطراف المعنية والشركاء الإقليميين والدوليين. ولذلك فإننا نؤكد من جديد دعمنا للجهود التي تبذلها فرنسا الرامية إلى تعبئة المجتمع الدولي من أجل السلام الفلسطيني - الإسرائيلي والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام. كما نؤكد من جديد على دعمنا وتعاوننا مع الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل النهوض بمبادرة السلام العربية، بما في ذلك بالتعاون مع أعضاء المجموعة الرباعية، الذين نشيد أيضا بجهودهم خلال الفترة الأخيرة إشادة كاملة، إلى جانب الجهود الروسية والمصرية الرامية إلى تعزيز الحوار ومساعدة الأطراف على التغلب على حالة الجمود.

بيد أنه لا يمكن لأي جهد من هذه الجهود أن يعفي مجلس الأمن من مسؤوليته. يجب أن تتصرف الجمعية العامة ومجلس

الأمن لضمان احترام القانون الدولي، ومن أجل ربط الجهود الجماعية ورسم مسار قابل للاستمرار إلى الأمام. في هذا اليوم – بعد مرور ٦٩ عاماً على تاريخ تقسيم وطننا – أود أن أذكر الجمعية بأنه، على الرغم من أن الشعب الفلسطيني والقيادة يعانيان من الوقائع القائمة، فإنهما لا يزالان مصممان ومصران على السير على طريق السلام. قبل أشهر قليلة في هذه القاعة، وقفت هنا معلمة فلسطينية حازت على جائزة المعلم العالمي، بين رسل الأمم المتحدة للسلام، ممثلة بكل فخر التزام فلسطين الثابت بالسلام ومؤكدة عليه من جديد. على الرغم من تضاؤل الآمال، فإن شعبنا يؤمن إيمانا راسخا بعدالة قضيتهم، وما زالوا يثقون بالقانون وبالتعهدات التي أعلنها المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلم وضمان المكان الصحيح لدولة فلسطين في المجتمع الدولي.

ومن هذا المنبر، نحض مرة أخرى على عدم ادخار أي جهد لوضع حد للاحتلال الأجنبي والصراع المأساوي، من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني كي يحصلوا في نهاية المطاف على حقوقهم التي حرموا منها، والاستقلال والكرامة، ويتحقق أخيرا السلام والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تستضيف هذه القاعة كل عام في هذا التاريخ نفس المهرجان الانتقادي التحاملي على إسرائيل. وفي كل عام نستمع إلى متكلم تلو الآخر يشوه التاريخ ويناصر تماما رواية من جانب واحد. وفي كل عام، تعتمد الدول الأعضاء نفس القرارات الفارغة. وهي غير مختلفة هذه السنة.. لا ينخدعن أحد: لا يساعد أي من تلك القرارات الفلسطينيين بأي شيء. ولا تعمل إلا على تأجيج ثقافة الفلسطينيين بوقوعهم ضحية.

والواقع أن هذه المناقشة بشأن ما يسمى قضية فلسطين تتجنب المسائل الصعبة. هل الفلسطينيون مستعدون حقا لاتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لتحقيق السلام؟ هل يريدون فعلا إنهاء النزاع، ووضع حد لعقود من الرعب والعنف ضد شعب إسرائيل، ووقف الحرب الدبلوماسية هنا في الأمم المتحدة؟ وبالنسبة لجميع ما يقال بشأن المبادرات الجديدة والقرارات الجديدة، يجب أن نسأل السؤال التالي: هل الفلسطينيون يريدون حتى دولة؟ ويخبرنا التاريخ بأن الجواب هو لا.

فمنذ عام ١٩٤٧، أثبتت القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا أنها لا تريد حلا لشعبها. فلنتذكر ما حدث قبل ٦٩ سنة،إذ صوتت الأمم المتحدة على قرار تقسيم الأرض إلى دولة يهودية ودولة عربية. ونعرف جميعاً ما حدث بعدها. اليهود قال نعم، وقال العرب. والأمر بهذه البساطة. واليوم، لم يتغيّر أي شيء. وبعد ٦٩ عاما، ما زال الفلسطينيون لا يريدون السلام. فهم ما زالوا لا يريدون دولة، وما زالوا لا يريدون إنهاء النزاع. وفي كل مرة تكون هناك إمكانية لإحراز تقدم، وتلوح فرصة لاختيار مسار أفضل لشعبهم، فإنهم يختارون مسار العنف والرفض، وسفك الدماء.

ولا ننسين أن قادة الحركة الصهيونية قد قبلوا بخطة الأمم المتحدة، على الرغم من كل المخاطر والتهديدات المدوية بالإبادة الجماعية ضد الشعب اليهودي من القادة العرب. وقبل القادة الصهاينة الشجعان الخطة لأنهم عرفوا بأنها تعطي أفضل أمل في استعادة الاستقلال اليهودي بعد ألفي سنة، ولأنهم اعتقدوا بأنه يمكنهم العيش جنبا إلى جنب مع جيرانهم العرب في أرض أجدادهم. بيد أن القيادات العربية لم تكن على استعداد لقبول الدولة اليهودية تحت أي ظرف من الظروف. ولا يخطئن أحد: لم يكن الأمر يتعلق بالدفع من أجل صفقة أفضل.

إن ورقة عمل صادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٤٩ قالت بوضوح، ”العرب رفضوا خطة الأمم المتحدة للتقسيم... برمتها.“ وكان خيارهم واضحا. ولم يكن الأمر يتعلق بإنشاء دولة عربية

أخرى. لقد كان الأمر وما زال يتعلق بمعارضة وطن للشعب اليهودي. ولننظر إلى العناوين الرئيسية في صحف اليوم الذي أعقب التصويت: ”الجمعية تصوت على تقسيم فلسطين والعرب ينسحبون“، ”نافين أي دور في التقسيم“. تلك هي القصة بكاملها.

لقد رفضوا الخطة وشنوا حرب تدمير انضمت إليها جيوش دول عربية خمس. وكان أفضل تلخيص لردهم ما جاء على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية عزام باشا. وقد وعد:

”سوف تكون حرب استئصال. وستكون مذبحة عظيمة في التاريخ وسيتم التكلم عنها مثل مذابح المغول أو الحروب الصليبية.“

وقد تكرر ذلك نفسه في كل مرحلة من مراحل التاريخ. إذ تقدم إسرائيل التنازلات من أجل السلام. ويرفض الفلسطينيون كل عرض وكل خطة ويردون بموجة من العنف والإرهاب. وفي الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، عندما كان الإقليم قيد المناقشة تحت السيطرة العربية، لم يذهب المقيمون إلى المحافل الدولية مطالبين بدولة، ولم تحرك الدول العربية ساكنا لإنشاء دولة.

إن الميثاق التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يدعو إلى دولة فلسطينية. إنما يدعو العرب ”لصد الغزو الصهيوني واستئصال الوجود الصهيوني من فلسطين“. وأود أن أقرأ ذلك مرة أخرى: ”لصد الغزو الصهيوني واستئصال الوجود الصهيوني من فلسطين“.

وفي عام ١٩٦٧، هوجمت إسرائيل مرة أخرى من ثلاثة جوانب لكنها تمكنت من دحر الجيوش العربية الثلاثة. ومرة أخرى، مددنا أيدينا إلى جيراننا، مناشدين إياهم إنهاء النزاع، ووقف إراقة الدماء، وإنهاء وضع حد نهائي للمعاناة على الجانبين. وأجاب العالم العربي برسالة رفض لا لبس فيها: ”لا سلام ولا اعتراف، ولا تفاوض“.

إن تاريخ الرفض الفلسطيني نشط وبخير اليوم. وفي عام ٢٠٠٠، قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك عرضا غير مسبوق وذا أثر بعيد المدى لإقامة الدولة الفلسطينية. صدقوني عندما أقول إن ذلك كان موضع خلاف كبير جدا في إسرائيل. وشمل حلولا توفيقية مؤلمة للغاية من جانبنا. ولكن مع ذلك قالت القيادة الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات: لا. وحثّه الرئيس كلينتون على تغيير رأيه. وأخبره العديد من القادة العرب بأنها كانت فرصة ذهبية لإقامة دولة. ولكنه رفض. وهو لم يقل لا فحسب، بل شجع على موجة من الإرهاب والعنف لم تنته بعد.

ووصف الرئيس كلينتون قرار رفض الدولة بـ ”خطأ ذي أبعاد تاريخية“. بيد أن الفلسطينيين كرروا خطأهم بعد ثماني سنوات. ومرة أخرى، عرض زعيم إسرائيلي، هو رئيس الوزراء إيهود أولمرت، على الفلسطينيين كل ما زعموا بأنهم يريدون – دولة خاصة بهم، وعمليا جميع الأراضي المتنازع عليها واقتلاع ما يسمى المستوطنات. وماذا كان ردهم؟ قال الرئيس عباس، ”أنني لم أوافق... ورفضته حتى دون تفكير.“

كم مرة ينبغي لنا أن نشعر بالصدمة عندما لا يقوم الفلسطينيون حتى بالنظر في أكثر العروض سخاءً؟

كم مرة يتعين علينا أن نسمع لا حتى نصدقها في نهاية المطاف؟ وفي كل مرة كانت هناك فرصة للمضي قدما، ولرسم الطريق إلى مستقبل أفضل، فإن القيادة الفلسطينية رفضتها.

لقد حاولت إسرائيل كل شيء. وفي عام ٢٠٠٥، قمنا بتفكيك مجتمعات محلية بأكملها واقتلعنا الآلاف من الناس من منازلهم في قطاع غزة، ومن أجزاء من يهودا والسامرة أيضا. لقد كانت فرصة سانحة للفلسطينيين كي يثبتوا أن هدفهم

كان رفاه شعبهم بدلا من الحرب مع إسرائيل. لقد كانت فرصة أما القيادة الفلسطينية وضيعتها.

وبدلا من بناء المستشفيات والمدارس في غزة، وبدلا من الاستثمار في مستقبل شعبها، أصبحت غزة منطلقا لشن الهجمات على البلدات والمدن الإسرائيلية بالصواريخ من الأعلى ومن الأنفاق تحت الأرض. ومرة أخرى، فتحت إسرائيل الباب أمام السلام، لكن الفلسطينيين أوصدوه. وحتى يومنا هذا، يرفض الفلسطينيين تولي السيطرة على معابر حدود غزة. إن القيادة الفلسطينية لا تنهض حتى بمسؤوليتها عن الإقليم والناس الذين تدعي أنها تمثلهم، لأن المسؤولية تتطلب المساءلة. وتتطلب سياسات عمل عملية. وتعني رفض الأعذار.

ولكن تقديم الأعذار هو السياسة الفلسطينية. فلتفكروا بإحدى أكبر الأكاذيب التي يكررها، للأسف، الكثيرون في هذه القاعة بلا انقطاع. فمرارا وتكرارا نسمع أن المستوطنات هي العقبة أمام إحراز التقدم. ولكن، في عام ٢٠١٠، وعلى مدى ١٠ أشهر، جمدنا بناء المستوطنات كبادرة حسن نية لدفع المحادثات. ولمدة ١٠ أشهر، لم يتم بناء أي شقة أو أي روضة من رياض الأطفال أو أي مركز مجتمعي في يهودا أو سامرة. هذه حقيقة. ومع ذلك الفلسطينيون رفض الفلسطينيون حتى الجلوس إلى الطاولة. هذه أيضا حقيقة. فالأمر لا يتعلق بالمستوطنات. ولم يكن كذلك قط. فالرفض الفلسطيني بدأ قبل أن تكون هناك حتى مستوطنة واحدة، وسيستمر بالرغم من كل الجهود المبذولة للمضي قدما.

وفي ٢٠١٤، قاد وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، جولة أخرى من المحادثات. وقدمت حكومة إسرائيل تنازلات كبيرة ولم تحصل على أي شيء في المقابل من الفلسطينيين. لقد اتخذنا قرارات صعبة وحتى أفرجنا عن سجناء فلسطينيين كان قد اغتالوا إسرائيليين أبرياء. أرجو أن تفكروا في هذه الكلمات. تخيلوا الألم الذي يشعر به الإسرائيليون عندما شاهدوا أولئك الإرهابيين يتلقون الترحيب كالأبطال من الرئيس عباس.

ولكن آنذاك، وقبل حلول الموعد المحدد، نسفت السلطة الفلسطينية العمليةَ من خلال إنشاء حكومة وحدة مع حماس – المنظمة المعترف دوليا بها أنها إرهابية. لقد واجهت السلطة الفلسطينية قرارا هاما: إما الحديث عن السلام مع إسرائيل أو على التكاتف مع منظمة إرهابية، واختاروا الرعب – فرصة ضائعة أخرى، ورفض آخر، ومباركة أخرى لقوى العنف.

حاولت إسرائيل كل شيء، المرة تلو الأخرى – المزيد من الحلول التوفيقية والمزيد من التنازلات. ولكن كن لدى الفلسطينيين مبرر على الدوام. وكان هناك دائما شيء مفقود، وكان هناك دائما سبب لعدم الجلوس والتحدث معنا. إذا كان الفلسطينيون يريدون السلام حقا، فلماذا يرفضون كل فرصة؟ وإذا أرادوا السلام حقا، لاستجابوا للاقتراحات البعيدة الأثر التي قدمها رئيس الوزراء، باراك، ورئيس الوزراء أولمرت. وفي الوقت الحالي، اليوم، بوسعهم الاستجابة للدعوة إلى المفاوضات، التي وجهها رئيس الوزراء نتنياهو، في أي وقت، وفي أي مكان – في نيويورك، في القدس، في رام الله. وبدلا من ذلك، فإنهم يركزون وقتهم وجهدهم على الساحة السياسية التي نشهدها هنا اليوم. ونسمع خطب فارغة وقرارات فارغة ومزيدا من الوعود بالدعم، ومزيدا من المبادرات الجديدة، ومزيدا من منظمات الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، مزيدا من التمويل. وتتشدق السلطة الفلسطينية بالكلام عن هذه المبادرات لأنها تجني مبالغ كبيرة.

ووفقا للبنك الدولي، فقد تلقوا ٢,٥ بليون دولار في المعونة الدولية في عام ٢٠١٤، ومبلغ ٢١,٧ بليون دولار في المعونة الإنمائية منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. ووفقا للتقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٦، فإن الفلسطينيين من بين أعلى ١٠ مستفيدين من التمويل الدولي

لأكثر من عقد من الزمن. ويتلقون ١٠ أضعاف المعونة الإنسانية للفرد مقارنة مع أي شعب آخر. وعاما بعد عام، يضخ المجتمع الدولي بلايين الدولارات إلى السلطة الفلسطينية – وهي منظمة فاسدة من القمة إلى القاعدة. هل يمكننا أن نندهش عندما تذهب الأموال المخصصة لتحسين حياة الشعب الفلسطيني، بدلا من ذلك، إلى أسر القادة الفلسطينيين والمقربين منهم؟

ولكن الأمر لا يتعلق بتفشي الفساد فحسب. إن القيادة الفلسطينية تخصص عشرات الملايين من الدولارات لتمويل صناعة الإرهاب الفلسطيني. وفي عام ٢٠١٢، دفعت السلطة الفلسطينية أكثر من ٧٥ مليون دولار للإرهابيين في السجون الإسرائيلية، و ٧٨ مليون دولار لأسر الإرهابيين، بمن فيهم المفجرون الانتحاريون. ويستأثر ذلك مجمعا بأكثر من ١٦ في المائة من التبرعات والمنح الأجنبية السنوية إلى ميزانية السلطة الفلسطينية. وحاولوا إخفاء دعم الإرهاب عن طريق تحويل المسؤولية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن جميع الأموال تأتي من نفس المصدر ولديه الغرض نفسه – من أجل التشجيع على قتل اليهود الأبرياء. ينبغي لدافعي الضرائب في جميع أنحاء العالم أن يعلموا أن أموالهم تساعد على تمويل الطعن وإطلاق النار والتفجيرات الانتحارية.

وتلك هي وجهة التمويل – وليس بناء المؤسسات، ولكن لدفع مرتبات السلطة الفلسطينية، إلى الثقب الأسود لفساد السلطة الفلسطينية ورواتب الإرهابيين. إن الفلسطينيين يستفيدون من رعاية دائمة مقدمة من المجتمع الدولي، وليس لديهم أي نية لوقف ذلك. إنهم يريدون للنزاع أن يستمر لأنهم يعرفون أن الآخرين سيواصلون تسديد فواتيرهم، والمؤسسات كهذه ستواصل القيام بحملة ضد إسرائيل بالنيابة عنهم. إن الفلسطينيين لا يريدون التوصل إلى اتفاق. إنهم لا يريدون دولة. فمسؤوليات الدولة تعني اتخاذ قرارات صعبة والوفاء بالوعود لشعبهم. وتعني الاستثمار في مؤسساتهم. وتعني وضع حد للإرهاب والتحريض. وتعني في نهاية المطاف التسليم بصلة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل. وتعني تحقيق السلام. ولكن الفلسطينيين يريدون انتصارات سهلة دون مسؤوليات الإدارة. وهم يعرفون أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو إدامة النزاع.

وقد حان الوقت لوضع حد لتلك الكذبة نهائيا. ولو كان الفلسطينيون يريدون السلام حقا، لكان بإمكاننا تحقيق السلام. إن الهدف الحقيقي للسلطة الفلسطينية هو مواصلة الوجود ككيان فاسد يعتاش من النوايا الحسنة للمجتمع الدولي. على مدى ٦٩ سنة، رفض الفلسطينيون كل عرض وكل حل توفيقي وكل فرصة للسلام. ولكن كلما قال الفلسطينيين لا أكثر، يزداد قول المجتمع الدولي نعم.

إذا أردتم حقا إظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني، عليكم إذا إنهاء هذا التمثيلية.

فلننه صناعة التظلم وثقافة ممارسة دور الضحية. ولنضع حدا للتيار اللانهائي من القرارات التي لا تجدي نفعا في تعزيز السلام أو مساعدة الشعب الفلسطيني. والأهم من ذلك، دعونا ندين ثقافة الكراهية والتحريض ونطالب بأن يعود القادة الفلسطينيون أخيرا إلى طاولة المفاوضات. وحتى ذلك الحين، ستواصل إسرائيل الدفاع بقوة عن بلدها، وسيواصل الشعب الإسرائيلي الضراعة من أجل أن يحل سلام حقيقي ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛

وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا وليختنشتاين، وهما عضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا.

يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء الاتجاهات على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وفي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا تسارعا لاتجاهات سلبية تتناقض مباشرة مع توصيات المجموعة الرباعية. وثمة خطر من أن يترسخ واقع الدولة الواحدة في خضم احتلال ونزاع أزليين، وهو ما من شأنه أن يتعارض مع تحقيق التطلعات الوطنية للشعبين.

والاتحاد الأوروبي موقفه واضح، على النحو المبين في استنتاجات المجلس، بشأن السعي إلى إيجاد حل الدولتين. وهو نفس حل الدولتين الذي تم تحديده بوصفه هدف جميع الحكومات الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي منذ أوسلو – حل قائم على وجود دولتين، يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض ويلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين إلى السيادة وإقامة دولة؛ وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ ويحل جميع مسائل الوضع الدائم من أجل إنهاء النزاع. وبالنسبة لنا، فإن موقفنا واضح وموضوعي، وهو ليس موقفنا وحدنا بل إننا نتشاطره مع بقية المجتمع الدولي والأطراف المعنية.

والاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء التصعيد في العنف والتوترات في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن ندين إدانة قاطعة جميع أعمال الإرهاب والتحريض باعتبارها أمرا غير مقبول وغير مبرر. ونصرّ على تقديم جميع مرتكبي الجرائم أو أعمال الإرهاب، سواء كانت ضد الإسرائيليين أو الفلسطينيين، إلى العدالة. ويجب أن يكون رد قوات الأمن متناسبا ومتسقا، بغض النظر عن مرتكبيها. ويجب على إسرائيل أن تجري تحقيقات شاملة في الحالات التي تُستخدم فيها القوة المميتة. ويجب التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من جانب جميع الأطراف، وفقا للقوانين والمعايير الدولية. وامتثال الدول والجهات من غير الدول على السواء للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك قابليتها للمساءلة، يمثل حجر زاوية للسلام والأمن في المنطقة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التوترات المتكررة في الأماكن المقدسة. إن القدس مدينة مقدسة لدى أتباع الأديان الثلاثة. ونكرر دعوتنا إلى الحفاظ على الوضع الراهن والقائم منذ عام ١٩٦٧، تمشيا مع التفاهمات السابقة ومع الأخذ في الاعتبار الدور الخاص للأردن. وأي تغيير في الوضع الراهن سوف يزعزع الاستقرار بشدة. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تعترف مطلقا بضم الأراضي التي تم احتلالها في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وجميع أشكال المعاملة التمييزية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية يجب أن تتوقف، ويجب إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لحل وضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين في المستقبل.

أتحول الآن إلى مسألة المستوطنات وأشير إلى موقف الاتحاد الأوروبي المعلن منذ فترة طويلة بشأن هذه المسألة، وهو أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا. وبدءا من أوائل هذا العام، وبخاصة منذ نشر تقرير المجموعة الرباعية (انظر S/2016/595)، عجلت إسرائيل توسيع المستوطنات بشكل مطرد ومنهجي، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع التوصيات الواردة في التقرير. وثمة سياسات أخرى ذات صلة تؤثر بشكل سلبي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة جيم، ذات الأهمية الحاسمة لبقاء الدولة الفلسطينية التي ستقام مستقبلا. ففي هذا العام، حدثت زيادة كبيرة في عمليات الهدم الإسرائيلية للمباني الفلسطينية في المنطقة جيم، والتي شُيد

بعضها بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مما أدى إلى عمليات إخلاء ونقل قسري، بما في ذلك إخلاء مجتمعات بدوية. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التدابير التي يمكن أن تصل إلى حد العقاب الجماعي، مثل عمليات هدم المنازل وإغلاق القرى الفلسطينية وسحب تصاريح العمل. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر مرة أخرى بانطباق القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين.

ويؤكّد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجددا الالتزام بضمان استمرار التنفيذ الكامل والفعال لتشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة والترتيبات الثنائية التي تنطبق على منتجات المستوطنات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة أن تتضمن جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي، تمشياً مع القانون الدولي، إشارات صريحة ولا لبس فيها إلى عدم انطباقها على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. إن النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية يشكل تهديدا خطيرا لإمكانية أن تكون القدس بمثابة العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين. كما أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء التقدم الجاري إحرازه في الكنيست بخصوص مشروع قانون لتنظيم المستوطنات، والذي من شأنه أن يسمح بإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وعلى المصادرة بحكم الأمر الواقع للأراضي الفلسطينية الخاصة. ومن شأن التشريع الجديد السماح بتوسع هائل في المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي فإنه سيعرض للخطر بشدة التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية وآفاق إيجاد حل الدولتين.

وتؤجج أنشطة المسلحين والحالة الإنسانية المتردية في غزة حالة عدم الاستقرار العامة وتشكل وصفة لتجدد الصراع.

ومن الضروري إجراء تحسينات أساسية في الظروف المعيشية، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفا، وبخاصة الأطفال والمسنين. وبينما ينبغي لجميع الجهات المانحة الدولية أن تفي بسرعة بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر القاهرة، فإن الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة لا يمكن معالجتها على نحو سليم إلا من خلال إحراز تقدم سياسي على المسارات الثلاثة التالية.

أولا، يجب على جميع الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار. إن جميع الهجمات العشوائية غير قانونية وغير مقبولة وهي تزيد من مخاطر التصعيد. وتكديس الأسلحة بصورة غير مشروعة من جانب حماس والجماعات المسلحة الأخرى يجب أن يتوقف. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل تخفيف حدة التوترات.

ثانيا، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ المجموعة الرباعية. إن وجود سلطة فلسطينية شرعية وديمقراطية واحدة، تسيطر بصورة كاملة على غزة، أمر بالغ الأهمية للوفاء بالتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني ولإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي على الإسراع بتحديد موعد جديد للانتخابات المحلية الفلسطينية المقررة والتي، إذا أُجريت بطريقة تتماشى مع المعايير الدولية، يمكن أن تصبح خطوة هامة نحو تعزيز الديمقراطية الفلسطينية وصوب تحقيق الوحدة الوطنية.

ثالثا، نكرر دعوتنا لإسرائيل من أجل إنهاء إغلاق غزة والفتح الكامل للمعابر، مع تلبية شواغلها الأمنية المشروعة. إن الأمر يستلزم رفع القيود المفروضة على تنقل الأشخاص، بمن فيهم ممثلو المجتمع الدولي، وعلى حركة السلع والخدمات، لا سيما تلك المصنفة باعتبارها مزدوجة الاستخدام، وذلك

من أجل بدء التعمير وتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع الدولية المتعلقة بالهياكل الأساسية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بليز).

ختاما، فإن اعتماد الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المتعلق بالكهرباء في أيلول/سبتمبر كان تطورا جديرا بالترحيب. ويحث الاتحاد الأوروبي الطرفين على تعزيز تدابير الثقة وبناء الثقة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): في حزيران/يونيه، تحل الذكرى السنوية الخمسين لبدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. ونعتقد أن الوقت قد حان لنا جميعا للتوقف وإمعان النظر في نتائج هذا الاحتلال وفي عجزنا عن وضع حد له وما ينبغي عمله للوفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

أولا، لا يسع المرء إلا أن تتملكه الدهشة إزاء استمرار التوسيع المتعمد والمنهجي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية ومحيطها، منذ عام ١٩٦٧. وفي الواقع، فإن الحكومة الإسرائيلية أنشأت خلال السنوات الخمسين الماضية ١٣١ مستوطنة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. وفي المجموع، أصبح هناك الآن ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠٠ مستوطن إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، يوجد ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ منهم في الضفة الغربية وأكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ في القدس الشرقية. ومن الجدير بالذكر أن عدد المستوطنين قد تضاعف ثلاث مرات منذ بدء عملية السلام، وتشير تقديرات الآن إلى أن العدد قد يصل إلى مليون شخص بحلول نهاية العقد، وفقا لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس.

ويكاد يكون من غير الضروري أن أُذكر الجمعية بأن جميع تلك المستوطنات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر صراحة على أية سلطة احتلال نقل أي قسم من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وعلاوة على ذلك، فإن المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تصنف تلك الأعمال باعتبارها جرائم حرب،. وتشدد قرارات عديدة لمجلس الأمن، بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠)، على أن تلك المستوطنات غير شرعية وأنها تشكل عقبة خطيرة أمام السلام. وبطبيعة الحال، فإن محاولات إسرائيل لإضفاء الشرعية على ما يُسمى البؤر الاستيطانية، وهي المستوطنات التي أنشئت منذ تسعينيات القرن الماضي دون موافقة الحكومة والتي تعتبر غير قانونية وفقا للقانون الإسرائيلي، تشكل جميعها أيضا انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وقد بلغ عدد ما يسمى البؤر الاستيطانية، باستثناء القدس الشرقية، ٩٧، ومواقعها تبدو كخطوط أمامية استراتيجية مما يثير إمكانية توسيع المناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنين. ولذلك، فإننا ننبه إلى التهديد الخطير جدا الذي تمثله.

وإذ أتحول الآن إلى القدس الشرقية، علينا أن نلاحظ أنه، منذ ضمها بشكل غير قانوني في عام ١٩٦٧، ظل الهدف الرئيسي لإسرائيل إيجاد وضع ديمغرافي وجغرافي بحكم الأمر الواقع بغية إحباط أي محاولات مستقبلية لتحدي السيادة الإسرائيلية المزعومة على المدينة. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير الهوية التاريخية للعديد من معالم المدينة وأحيائها، فضلا عن اتخاذ إجراءات لزيادة عدد اليهود وخفض عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة، وذلك بطرق مثل فرض قيود واسعة النطاق على البناء داخل الأحياء الفلسطينية، ولكن السماح للمستوطنين اليهود بالانتقال إلى

قلب تلك الأحياء والعيش هناك في الوقت الذي تطرد فيه الفلسطينيين من ديارهم وتهدمها.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بدأت الحكومة الإسرائيلية بناء جدار لتطويق الضفة الغربية. وعند الانتهاء من بنائه، يُنتظر أن يكون طول الجدار أكثر من ضعف طول حدود إسرائيل مع الضفة الغربية حيث أنه يتوغل في عمق الضفة الغربية ليضم العديد من المستوطنات الإسرائيلية الواقعة على الجانب الغربي. وفي الواقع، فإن ٨٥ في المائة من الجدار يمتد داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وليس بمحاذاة الخط الأخضر.

وتنص فتوى محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على أن ”تشييد الجدار يشكل محاولة لضم الأراضي بما يناقض القانون الدولي“ وأن

”ضم الأراضي بحكم الواقع يتعارض مع السيادة الإقليمية ويتعارض من ثم مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير“. (A/ES-10/273 الفقرة ١١٥).

وعند الانتهاء من المشروع، يُنتظر أن يغطي الجدار والمستوطنات الإسرائيلية، الطرق الرئيسية المخصصة للإسرائيليين وحدهم والمناطق العسكرية المغلقة وما يسمى المحميات الطبيعية، نسبة ٤٦ في المائة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يعني ضمها فعليا إلى إسرائيل.

كما تخلل الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ٥٠ عاما العديد من السياسات غير القانونية الأخرى وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك، في جملة أمور، هدم منازل الفلسطينيين وغيرها من هياكلهم المدنية ومصادرة الأراضي الفلسطينية والإخلاء القسري للأسر الفلسطينية وتشريدها والتمييز في تخصيص المياه وفرض قيود على الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية وعلى التنقل.

وفيما يتعلق بتلك السياسات والانتهاكات، فإن الحقائق والأرقام غنية عن البيان. ووفقا لما ذكرته اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، فقد هدمت إسرائيل ٤٨٨ ٤٨ من المنازل والهياكل المدنية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، إما باعتبار ذلك شكلا من أشكال التدابير العقابية أو بوصفه أضرارا تبعية في التوغلات العسكرية، مثل الهجمات على غزة، وكنتيجة أيضا لرفض إسرائيل منح رخص بناء للفلسطينيين، والذين يضطرون حينها للبناء بصورة غير قانونية على أرضهم ومواجهة هدم تلك المباني.

ومنذ عام ١٩٦٧، صادرت السلطات الإسرائيلية ١٢٧ ١٠١٨ دونم من الأرض، وهو ما يمثل نسبة ٢٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة العليا في إسرائيل أكدت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ انطباق قانون أملاك الغائبين، الذي يسمح باستمرار مصادرة الممتلكات في القدس الشرقية التي يقيم أصحابها في أجزاء أخرى من الضفة الغربية أو في غزة.

وتوجد معظم الموارد الطبيعية لفلسطين في المنطقة جيم، التي تشكل أكثر من ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية. ووفقا للبنك الدولي، إذا استطاع الفلسطينيون بحرية وبشكل كامل استغلال مواردهم الطبيعية في هذا المجال، فإنهم سيعززون اقتصادهم بمبلغ يقدر ب ٣,٤ بليون دولار سنويا. وربما ستنتفي عندئذ حاجة السلطة الفلسطينية إلى الاعتماد على المعونة الإنمائية أو الإنسانية.

وفيما يتعلق بالمياه، تسيطر إسرائيل على ١٠٠ في المائة من حوض نهر الأردن و ٨٠ في المائة من احتياطيات المياه في الضفة

الغربية – التي تسهم بما يزيد على ٢٥ في المائة من استهلاكها من المياه. ومنذ وضع أيديها على الموارد المائية للضفة الغربية في عام ١٩٦٧، مُنع آلاف الفلسطينيين من تطوير هياكلهم الأساسية للمياه وأصبحوا يعتمدون على إسرائيل للحصول على المياه. ونشير، وهو أمر ذو دلالة كبيرة، إلى أنه بينما يمكن لكل مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية الوصول إلى ٢٤٠–٣٠٠ لتر من المياه يوميا في المتوسط، فإن كل فلسطيني في الضفة الغربية يمكنه الوصول إلى ٧٣ لترا فقط.

ومما يحد من التنقل في الضفة الغربية وجود نحو ٦٠٠ من نقاط التفتيش وحواجز الطرق الدائمة والكتل الترابية، وذلك بخلاف المئات من نقاط التفتيش المتنقلة، ناهيك عن شبكة الطرق الالتفافية، التي يصفها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنها

”شبكة من الطرق التي هي في المقام الأول للاستخدام الإسرائيلي والتي تربط المستوطنات الإسرائيلية والهياكل الأساسية الأخرى ببعضها بعضا وبإسرائيل. ووصول المركبات الفلسطينية إلى هذه الطرق إما مقيد أو ممنوع أو يجري تحويل وجهتها في نهاية الأمر. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الطرق حواجز“.

ولا عجب في أن بعض المنظمات غير الحكومية تصنف هذه الطرق باعتبارها ”طرق فصل عنصري“. ونشير أيضا إلى مصادرة ما يقرب من ٤١ ٠٠٠ فدان من الأرض الفلسطينية من أجل الحفاظ على شبكة طرق الفصل العنصري هذه التي تمتد لمسافة ١ ٦٦١ كيلومترا.

ومنذ عام ١٩٦٧، تعرض ما يقدر بـ ٧٥٠ ٠٠٠ فلسطيني – وهو ما يشكل نحو ٢٠ في المائة من السكان الفلسطينيين – للاحتجاز في مرحلة من جانب السلطات الإسرائيلية، بمن فيهم أكثر من ٩٥ ٠٠٠ طفل، ويُرجح أن ٥٩ ٠٠٠ منهم تعرضوا لشكل من أشكال العنف البدني.

كما تصاعدت أعمال الإرهاب والعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين، بما في ذلك التحرش والتخويف ضد المدنيين الفلسطينيين، في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يسود الإفلات من العقاب في ما يتعلق بهذه الأفعال، حيث لم تسفر سوى ١,٩ في المائة من الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين بخصوص هجمات المستوطنين عن أي شكل من أحكام الإدانة.

ويجب علينا الآن أن نعترف بأن بيانات الإدانة لجميع تلك الأعمال غير القانونية على مدار ٥٠ عاما في الجمعية، حتى عندما تم الإعراب عن هذه الإدانة بأشد العبارات، قد فشلت جميعها في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر لدولة فلسطين. وقد حان الوقت لأن تتجاوز الأمم المتحدة مجرد الإدانات في الجمعية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته عن طريق إنفاذ قراراته المتعلقة بعدم شرعية الأنشطة الاستيطانية والدعوة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء احتلال دولة فلسطين، وفق إطار زمني واضح وملزم.

ولترجمة ذلك إلى واقع، أود أن أطلب من الجميع التدبر في الكلمات التالية التي تنم عن حكمة بالغة والتي وردت على لسان الرجل العظيم، الأسقف ديزموند توتو:

”إذا انتهى الفصل العنصري، يمكن كذلك أن ينتهي الاحتلال، ولكن القوة الأخلاقية والضغوط الدولية سيتعين أن تتسم بنفس القدر من التصميم“.

السيد العتيبي (الكويت): يتزامن نقاشنا للقضية الفلسطينية اليوم، والتي تمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، مع احتفال لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشيد بجهود اللجنة لاعتبار عام ٢٠١٧ ”السنة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي“ للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. كما أتقدم بالشكر للأمين العام بان كي – مون

على التقارير المقدمة في إطار هذا البند بما فيها التقرير الوراد في الوثيقة (A/71/359) تحت عنوان ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ والذي تضمن العديد من القضايا التي تشير إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُمارس ضده من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

إن ما أشار إليه التقرير المعروض أمامنا اليوم من وضع إنساني بالغ السوء، يعيشه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، يدفعنا للعمل بشكل عاجل وجاد لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي بات أسيرا للظلم والاحتلال، ناهيك عن السياسة الهمجية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإحداث تغيير ديمغرافي للطابع السكاني للأراضي الفلسطينية عن طريق التهجير القسري ومصادرة الأراضي والممتلكات، بل وتمادى المحتل الإسرائيلي بتجاهله لكافة الأعراف الدولية من خلال تصرفاته وسلوكه المقيت بانتهاك حرمة القبور ونبشها.

تدعم دولة الكويت كافة الجهود والمساعي التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ونرحب، في هذا السياق، بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية متعددة الأطراف تمهد لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية ومن ثم إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وفق أطر محددة للاتفاق والتنفيذ، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ويجب أن نعي تماما أن ممارسات وسياسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ومن أبرزها الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة والحصار المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧ ووضع قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع والاستيلاء على الأراضي، جميعها سياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى تقويض فرص التوصل إلى حل الدولتين وتكريس الاحتلال.

وفي هذا السياق، نود أن نجدد التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت من القضية الفلسطينية التي ما زالت على سلم أولويات الأمم المتحدة باعتبارها قضية شعب ما زال يعاني ولعقود طويلة من احتلال وحرمان من أبسط حقوقه الأساسية في العيش حياة حرة وكريمة. ويتلخص موقفنا بالآتي:

أولا، نحيي صمود ونضال الشعب الفلسطيني ونؤكد على التزامنا الثابت بدعمه ومساندته لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ثانيا، نستنكر استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على قطاع غزة والذي يشكل انتهاكا آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونطالب بالعمل على إنهائه فورا.

ثالثا، المطالبة بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين وإرسال لجنة دولية للتحقيق وتقصي الحقائق حول الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتحقق من مدى التزام إسرائيل بأحكام وقواعد القانون الدولي.

رابعا، دعمنا الكامل لطلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، باعتبار ذلك يمثل خطوة للأمام من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وكذلك دعمنا لانضمام دولة فلسطين

إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية بوصف ذلك حقا أصيلا لدولة فلسطين.

خامسا، مطالبة المجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس الأمن، بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية.

سادسا، نجدد دعوتنا لكافة الأطراف، وبخاصة الأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى مواصلة الجهود والضغوط على إسرائيل لحملها على القبول بقرارات الشرعية الدولية ونؤكد هنا مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة بكافة أجهزتها تجاه القضية الفلسطينية، وذلك حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لجميع المسائل المرتبطة بها، بما في ذلك قضية اللاجئين.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته ويعمل على تنفيذ قراراته وإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة والالتزام بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بهدف الوصول إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

السيدة بحوث (الأردن): أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدور الهام الذي يقومون به ومساعيهم المتواصلة على مدى السنوات الماضية في تعزيز الاهتمام الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وتسليط الضوء على الظلم والمعاناة التي يواجهها.

تتجدد في هذا اليوم من كل عام الفرصة لجذب اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل للقضية الفلسطينية وتجديد دعمنا المتواصل لها، والتأكيد على ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وأبرزها حقه في تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة وحق الفلسطينيين المهجرين واللاجئين في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي أُبعدوا عنها وهُجروا منها.

وعلى الرغم من الأهمية المعنوية الكبيرة لهذا اليوم، فإن الواقع المرير لاستمرار فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الانتهاكات المتكررة للسلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يستدعي القيام بما هو أكثر من مجرد الاحتفاء باليوم الدولي للتضامن إلى اتخاذ تدابير ملموسة تدفع إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف انتهاكاته المستمرة، التي تنذر بمخاطر كبيرة تحدق بحل الدولتين وتقوض فرص التوصل إلى سلام دائم وشامل في المنطقة. وتأتي الأنشطة الاستيطانية على رأس هذه المخاطر التي يجب التصدي لها، هذا بالإضافة إلى هدم المنازل وتهجير الفلسطينيين والاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وتضييق حرية العبادة فيها، وهو الأمر الذي لا يعتبر خطاً أحمراً بالنسبة للأردن أو فلسطين فقط، بل لدى الأمتين العربية والإسلامية أيضاً. ولا يسعني هنا إلاّ التأكيد على التزامنا المطلق بمواصلة حقنا التاريخي والقانوني في حماية المسجد الأقصى/الحرم الشريف بالتنسيق مع أشقائنا في دولة فلسطين، وذلك من منطلق الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وحق الأردن الأصيل في رعايتها.

ولا بد من التأكيد على أهمية هذا اليوم في إضفاء قيمة سياسية ورفع مستوى الاهتمام المطلوب للانخراط الفاعل والإيجابي في التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، خاصة وأن المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط بات يجدد التأكيد على أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يأتي في جوهر التوترات في المنطقة ويستوجب حلاً دائماً وعادلاً وشاملاً

يستند على مبدأ حل الدولتين وعلى أساس قراراتِ الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بكافةِ عناصرها.

ورغم التأييد الدولي المتنامي للقضية الفلسطينية ولصمود الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، فإن إسرائيل ما زالت تتجاهل ولا تلتفت لإرادة المجتمع الدولي لوقف الاستيطان أو فك الحصار عن قطاع غزة أو وقف الممارسات التي تنتهك حقوق الفلسطينيين بشكل يومي. وفي ظل الوضع الراهن الحالي والجمود، لا بد من مضاعفة الجهود والنظر في آفاق جديدة لدفع إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الوحيد الذي سيحققُ أمنَها وقبولَها في المنطقة. وفي هذا الصدد، يدعم الأردن الجهود الدولية التي تتمثل في اتخاذ خطواتٍ ملموسة ذات مصداقية، ومن ضمنها إجراءات بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والعمل على تهيئة الظروف السلمية المواتية لاستئناف مفاوضات جادة تحقق السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ونجدد تأكيدنا على أهمية توفير الحماية للشعب الفلسطيني، ودعمنا لاعتبار عام ٢٠١٧ ”السنة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي“. كما نؤكد على أهمية وحدة الصف الفلسطيني والمصالحة بين الأطراف الفلسطينية، الأمر الذي بدوره سيدعم ويعزز مطالب الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي لنيل استقلالهم وإقامة دولتهم المستقلة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن القضية الفلسطينية لا تعني فقط إقامة دولة فلسطينية أو وقف المستوطنات، بل يأتي في جوهرها مصير شعب بأكمله له قيمته الإنسانية وكرامته التي يستحق أن تُصان له. ويؤمن الأردن أن لا مناص من الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المغتصبة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وهي الحقوق التي أقرتها قرارات وقوانين الشرعية الدولية. وفي كل عام يزداد إصرارنا على بذل الجهود في مختلف المحافل الدولية لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته وما ترتب عليها. ولا يمكننا أن ننكر أن غياب العدالة واستمرار الاحتلال واضطهاد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه المشروعة هو سبب رئيسي في انتشار الفكر المتطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب.

إن دعمنا ومؤازرتنا للشعب الفلسطيني لا يقتصران فقط على هذا اليوم بل إن الدفاع عن حقوقهم يأتي في جوهر جهودنا الإقليمية والدولية على كافة الأصعدة. كما أن تضامننا مع الشعب الفلسطيني وجذب اهتمام العالم للظلم والمعاناة التي يعيشها بسبب الاحتلال لا يقتصر فقط على أولئك الصامدين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بل لا بد أيضاً من توجيه الأنظار لأولئك الملايين الذين هُجروا من بيوتهم وشُردوا من أراضيهم قسراً وأصبحوا يحملون صفة اللاجئ والنازح منذ عقود. وعلى هذا الأساس، فإن المجتمع الدولي عليه أن يتحمل مسؤولياته وواجبه الإنساني والأخلاقي لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وضمان حقه في العودة والتعويض ووقف تجاوزات إسرائيل وتعديها على القانون الدولي ورفضها لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن قضية فلسطين فيما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وأود أن ألفت الانتباه إلى الرسالة الموجهة من رئيس وزراء الهند، السيد ناريندرا مودي، والتي أصدرها بهذه المناسبة الهامة. وفي هذه الرسالة، يؤكد رئيس الوزراء مودي من جديد دعم الهند للقضية الفلسطينية وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة والمتحدة والقابلة للبقاء وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. وذكر أن الهند ستواصل دعم جهود فلسطين للتنمية وبناء الدولة من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية. وما

فتئت الهند تساعد فلسطين بنشاط في عملية تعميرها من خلال أنواع مختلفة من المساعدة المشاريعية. كما أن الهند تساهم سنويا لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد زادت الهند مؤخرا مساهمتها للأونروا إلى ١,٢٥ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تمويل خمسة مشاريع في فلسطين من صندوق الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا.

وتكرر الهند دعوتها إلى إجراء حوار سلمي بين فلسطين وإسرائيل، وتأمل في استئنافه مبكرا. وفي هذا اليوم الهام، أعرب رئيس الوزراء أيضا عن أطيب تمنياتنا لشعب دولة فلسطين في مسيرته صوب تحقيق أهداف هذه القضية العادلة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، زار وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية، السيد م. ج. أكبر، فلسطين لحضور الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين الهند وفلسطين. وستيسر اللجنة المشتركة المزيد من التعاون في طائفة من القطاعات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والأمن والشؤون الشبابية والرياضة والتعليم والصحة والزراعة والسياحة والثقافة. وخلال زيارته، تم وضع حجر الأساس لمشروع مجمع فلسطين – الهند التكنولوجي في رام الله بتكلفة ١٢ مليون دولار. ويهدف المشروع إلى المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني وخلق فرص عمل للشباب الفلسطيني وتيسير الخبرة في القطاع الرقمي.

وتقدر الهند العمل الجدير بالثناء الذي قامت به الأونروا على مدى العقود السبعة الماضية. وقد ساهمت الهند بمبلغ أربعة ملايين دولار للخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة. كما ساعدت حكومة الهند في إنشاء اثنين من مراكز التدريب المهني في يطا والخليل. ويعمل مركز الامتياز الهندي الفلسطيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم الرقمي ومركز الابتكار في جامعة القدس، أبو ديس، والمركز التابع له في رام الله بكامل طاقتهما الآن. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، تخرجت المجموعة الأولى من الطلاب من المركز.

وتخرج أكثر من ١٢ ٠٠٠ فلسطيني حتى الآن من الجامعات الهندية. وتتيح الهند ١٠٠ فرصة تدريبية في طائفة من القطاعات سنويا للفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى ٢٥ منحة دراسية للتعليم العالي. وتوفر الهند أيضا التدريب لقوات الأمن الفلسطينية ومسؤولي الجمارك والدبلوماسيين الفلسطينيين.

للأسف، ما زالت الحالة الأمنية تتدهور. وهناك حاجة حتمية إلى ضبط النفس والاعتدال. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحوار يشكل الخيار العملي الوحيد في إطار السعي إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية. ونأمل أن يبدي كلا الجانبين الإرادة السياسية اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات.

السيد فضيل (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية ملديف عن تقديرها المستمر للسيد فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك للجنة نفسها، على العمل الجدير بالثناء في الاضطلاع بولايته.

إن جمهورية ملديف تعرب عن قلقها البالغ إزاء التوترات المتصاعدة في فلسطين في أعقاب تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/71/35). ويشير التقرير إلى حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. كما أثار التقرير قلقا كبيرا إزاء حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

ونلاحظ سلسلة من الأحداث والاتجاهات الباعثة على القلق منذ تصاعد العنف الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأسفر تصاعد العنف عن مقتل أكثر من ٢٣٠ فلسطينيا و ٣٢ إسرائيليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/70/836) الصادر في نيسان/أبريل يسلط الضوء على العدد المتزايد من الأطفال الفلسطينيين الذي تعتقلهم وتحتجزهم قوات الاحتلال الإسرائيلية ويخضعون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية للأحداث في الضفة الغربية. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز ٤٢٢ من الفلسطينيين القصر دون سن ١٨ عاما، من بينهم ما لا يقل عن ١١٦ فلسطينيا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاما. وغالبا ما ترد السلطات الإسرائيلية على جرائم القصر الفلسطينيين باستخدام القوة غير المتناسبة والفتاكة.

إن العنف يولد العنف. وحالات فقدان الأمل والخراب واليأس لا يمكن أن تولد سوى الازدراء، الأمر الذي سيتجلى في نهاية المطاف في صورة أعمال عنف. ولن يتسنى، ولا يمكن، ضمان السلام الدائم ما لم نكفل الأمل في مستقبل سلمي الآن لجميع أطفال المنطقة.

وتدين ملديف استمرار استخدام الاحتجاز الإداري وعمليات الهدم العقابية والقيود المفروضة على الحركة والتدابير الأخرى التي تؤثر سلبا على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بصفة مستمرة، على نحو ما أفاد به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ غارات عسكرية وعمليات توغل متكررة مما أسفر عن إصابة وقتل مئات الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، فيما يُحتجز أكثر من ٦ ٠٠٠ فلسطيني في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

وعلاوة على ذلك، فقد أشارت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه إلى أن فئات معينة من النساء في إسرائيل، بما في ذلك نساء من الأقلية الفلسطينية ومن ملتمسي اللجوء واللاجئين، يواجهن أشكالا متعددة من التمييز وزيادة خطر العنف. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية مرارا طلب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ القيام ببعثة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ المقرر الخاص في تقريره (انظر A/71/554) أن سابقيه في هذا المنصب لم يُسمح لهما هما أيضا بالدخول. وتؤكد ملديف أن بعثات المقررين الخاصين أمر أساسي للقيام بتقصي الحقائق بصورة شاملة ومستقلة على النحو المطلوب لإجراء تحليل حقيقي لحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وملديف تلاحظ بقلق العدد المتزايد من عمليات هدم المنازل الجارية في سياق الحملة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وإعداد تشريع إسرائيلي جديد يسمح بمصادرة الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة ويتيح إضفاء الطابع القانوني على أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة لخدمة أغراض النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وإصدار ذلك التشريع يمكن أن ينتهك القانون الدولي، فيما سيقوض حق الفلسطينيين في تقرير المصير وينتهك حقوقهم في الملكية وحرية التنقل والتنمية.

وبالمثل، لا تزال الحالة متردية في غزة، حيث توجد حاجة ملحة إلى إصلاح وإعادة بناء آلاف المنازل التي تضررت ودُمرت. إلا أن استمرار الحصار الإسرائيلي لغزة يحول دون إعادة الإعمار التي طال انتظارها هناك، ولا يزال يعيق حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك الحصول على المعونة الإنسانية الشديدة الأهمية. وعليه، تحث ملديف مجتمع الأمم

المتحدة على تحديد التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها من أجل رفع الحصار والسماح بتحسين الحالة.

وترحب ملديف بالعمل المتواصل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ على الرغم من التحديات المالية الخطيرة. وفي العام المنقضي، جرى تقديم إمدادات الإغاثة إلى ما يزيد على ١,٢ مليون لاجئ، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي سورية. ونحث المجتمع الدولي على دعم الوكالة في عملها الإنساني.

قبل ٢٣ عاماً، جرى توقيع اتفاق أوسلو الأول بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. واعترف الكيانان أحدهما بالآخر ووضعا الأساس للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين مستقلتين. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن سنتين قد انقضتا منذ توقف عملية التفاوض وتلا ذلك تهميش لا جدال فيه لحل الدولتين. وتدعو ملديف جميع الأطراف المعنية إلى العمل باستمرار من أجل كسر الجمود في عملية السلام. ولكي يتسنى التعايش بين الدولتين، من الضروري إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة دون شروط مسبقة. إن ملديف مؤيد قوي لحل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وهي تشجع الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل تحقيق السلام الدائم.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تجتمع بلدان العالم معا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتحث ملديف المجتمع الدولي على تجاوز الشعارات الرنانة واتخاذ خطوات نحو إحلال سلام حقيقي ودائم في المنطقة ودعم الشعب الفلسطيني بثبات.

السيد ريبيرو روزاريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل البدء في بياني بشأن موضوع هذه الجلسة، أود أن أعرب عن عميق التقدير، باسم وفد بلدي وحكومة بلدي والشعب الكوبي، على الكلمات المؤثرة وعبارات الإجلال التي استمعنا إليها في ما يتعلق بالرئيس السابق وزعيم الثورة الكوبية، رئيس الدولة والقائد فيدل كاسترو روس. إنه لم يكن مجرد صديق للشعب الفلسطيني، بل كان محاربا دؤوبا من أجل تقرير مصيره وحقوقه. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة ولجميع الحاضرين على رسائلهم الموجهة إلى الشعب الكوبي واحترامهم له.

نود أن نشكر سعادة السفير فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على إعداد التقرير (A/71/35) وعلى الفرصة للاستماع إلى بيان من مقرر اللجنة، السفير كارميلو إنغوانيز.

خلال الفترة قيد النظر، استمرت وتزايدات الانتهاكات العديدة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ عام ١٩٦٧ في سياق احتلالها العسكري الأجنبي المستمر منذ قرابة ٥٠ عاما للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللجولان السوري. وتواصل إسرائيل بشكل متعمد ومنهجي جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية التي تؤدي إلى معاناة بشرية واسعة النطاق وتزعزع الحالة. وهي تسبب وفيات وإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين في دورة عنف مستمرة؛ واعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال؛ والتشريد والتهجير القسري للفلسطينيين؛ والاستفزازات والتحريض، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة؛ وشبكة واسعة النطاق من العقاب الجماعي.

وتواصل إسرائيل حملتها لإقامة مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وعلى مدار العام المنقضي، استمرت أعمال بناء وتوسيع المستوطنات والجدار ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي والموارد

الطبيعية وهدم المنازل والتشريد القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين كسابق عهدها، بل إنها تصاعدت، مما أسهم في الطابع المجزأ للأرض الفلسطينية وأضر بشدة بإمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

والتقرير يشير إلى الحالة الحرجة الناجمة عن الحصار المفروض على قطاع غزة عن طريق الجو والبر والبحر، وهو ما يعبر عن حقيقة أن الحصار مسؤول عن العزل شبه التام والحرمان البالغ للمدنيين الفلسطينيين الذين يقيمون في المنطقة وعددهم مليونا نسمة. وتستمر الأزمة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة حيث تدنت الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى مستوياتها منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧، مما أسفر عن حالة صعبة للغاية وغير مستدامة، تتطلب حلا فوريا.

لم تتوقف كوبا تاريخيا عن دعمها الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني، على أساس المبادئ الواضحة والصريحة لصالح تقرير المصير، ولا عن تضامنها معه. ونحن ندعم بقوة جميع الإجراءات المتخذة بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الدائر بين إسرائيل وفلسطين، وهو ما يتطلب حتما ممارسة الشعب الفلسطيني بصورة حقيقية لحقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتكرر كوبا تأكيد مطالبتها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الطويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة والقيام، فورا ودون شرط وبصورة كاملة، برفع الحصار القاسي غير القانوني المفروض على قطاع غزة وفتح المعابر الحدودية ونقاط التفتيش، ليتسنى الحصول على المساعدات الإنسانية بحرية وللسماح بحركة البضائع والأشخاص من قطاع غزة وإليه.

وتشكل إجراءات إسرائيل غير القانونية انتهاكا جسيما للقانون الدولي وتؤكد مرة أخرى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، مما يتطلب قبول إسرائيل بانطباق الاتفاقية بحكم القانون. واستمرار إسرائيل في تنفيذ هذه السياسات يتعارض مع أهداف عملية السلام.

وفي هذا السيناريو، يجب ألا ننسى ضرورة إيجاد حلول للحالات ذات الصلة بالبيئة الجغرافية والتي قد تؤثر أيضا على إمكانية تحقيق السلام. ومن الضروري إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس، يأخذ بعين الاعتبار الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومع مراعاة أن فرض إسرائيل لقوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في القدس والجولان السوري المحتل ليس لاغ فحسب، ولكنه يتعارض أيضا مع الجهود الرامية إلى إطلاق عملية سلام. وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري تماما مواصلة العمل، في إطار الأمم المتحدة، سعيا إلى تحسين فهم المجتمع الدولي للمخاطر المتزايدة، في كل من فلسطين والشرق الأوسط، والمرتبطة بعدم الانخراط في عملية تقود إلى إيجاد تسوية دائمة وعادلة للصراع بين البلدين.

والعمل الجدير بالإشادة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يجب أن يستمر. ويجب أن تواصل شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة مساهمتها المفيدة والبناءة في إيجاد توافق آراء دولي بشأن قضية فلسطين والحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة. وكما اقترح وزير خارجة بلدنا اليوم في رسالته التضامنية مع الشعب الفلسطيني، يجب على المجتمع الدولي ألا يظل سلبيا إزاء هذه التجاوزات والانتهاكات. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بذل كل جهد ممكن لاستئناف ودعم عملية، تكفل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس حل الدولتين، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا، واستنادا إلى مبادرة السلام العربية.

وفضلا عن ذلك، وكما قال الوزير الكوبي في رسالته، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ، دون مزيد من التأخير، خطوات عملية لضمان وقف إسرائيل لعدوانها على الشعب الفلسطيني ومساءلتها عن جرائم العنف والعقاب الجماعي والاحتجاز التعسفي وموجات الاعتقال والإبادة الجماعية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. ويجب عليه أن يتخذ إجراءات على الفور وأن يقبل الطلب الذي تقدمت به فلسطين في عام ٢٠١١ للاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة، تماشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الغالبية العظمى من الدول. إن الدين التاريخي المستحق للشعب الفلسطيني هائل ولا بد من الوفاء به.

وتؤكد كوبا من جديد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وتصميمها على مواصلة دعمه في كفاحه المشروع من أجل تحقيق العدالة والكرامة، وكذلك في الدفاع عن حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): باسم شعب وحكومة نيكاراغوا والرئيس القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، نعرب عن سعادتنا بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتقرير (A/71/35) الذي عرضه السفير كارميلو إنغوانيز، مقرر اللجنة.

عقب انتصار ثورتنا في عام ١٩٧٩، اعترفت نيكاراغوا رسميا بالدولة الفلسطينية وأقامت علاقات دبلوماسية مع سلطاتها وعززت العلاقات الأخوية القائمة على التعاون والتضامن بين شعبينا، اللذين أمضيا سنوات عديدة في الكفاح من أجل التحرر الوطني. ونحن فخورون بالاحتفاء بما يزيد على أربعة عقود من الصداقة والتضامن والتي اعتبرت نيكاراغوا خلالها نضال الشعب الفلسطيني نضالها هي. ونحن نتشاطر نفس المعاناة ونفس القمع، ومنذ أن حققت نيكاراغوا السلام، قطعنا التزاما تجاه الشعب الفلسطيني لأننا لن ننس أبدا أنهم وقفوا بجانبنا، حتى في أصعب الأوقات التي مرت بنا.

وأود أن أقتبس من التحية التي وجهها رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، بمناسبة ذكرى استقلال فلسطين وهذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

> ”أغتنم هذه الفرصة لنجدد تعهدنا بالتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني البطل الذي يقاوم بصلابة العدوان وانتهاك حقوقه. ونحن على ثقة بأنه، بعون من الله، سيمكن في القريب العاجل، ومن خلال الحوار والتفاوض، إرساء الأساس لإيجاد حل دائم، يتمثل في الاعتراف الدولي بفلسطين وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة“.

ومن منطلق التضامن والالتزام والأخوة، نرحب بمبادرة القادة الفلسطينيين المتعلقة بإعلان عام ٢٠١٧ سنة إنهاء احتلال فلسطين، ونكرر تأكيد دعمنا للمبادرات الرامية إلى ضمان حق فلسطين في إقامة دولة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكين الدولتين، فلسطين وإسرائيل، من التعايش في سلام ووئام ورخاء.

ونيكاراغوا ترحب بمبادرات الاتحاد الروسي ومبادرة السلام العربية والمبادرة المصرية والمبادرة الفرنسية. ويؤسفنا رفض إسرائيل المشاركة في مؤتمر السلام، الأمر الذي يدل على عدم اهتمامها بالتوصل، عن طريق التفاوض، إلى حل عادل ودائم. إنه يتحتم إنهاء الاحتلال والمطالبة بالوقف الفوري لبناء المستوطنات وإنهاء الحصار الإجرامي لغزة والإفراج الكامل عن جميع السجناء الفلسطينيين. وبعرقلة حل الدولتين من

خلال استخدام وإساءة استخدام حق النقض من جانب أحد أعضائه الدائمين، وهو أمر يعزز أيضا إفلات إسرائيل من العقاب، فإن مجلس الأمن يتسبب فحسب في إدامة معاناة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ومعاناة أكثر من ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء العالم، والذين نعرب عن تضامننا الكامل معهم.

وفي الوقت الذي توجد حاجة عاجلة إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن فلسطين، شأنها شأن أي دولة أخرى، لها كل الحق في تلقي المعونة الإنمائية والاستثمار. ولكن إذا سمحنا باستمرار الحلقة الإسرائيلية المفرغة التي لا نهاية لها من الدمار الشامل والمذابح، فإن مساعدة المجتمع الدولي لن تفيد إلا في مساعدة هذا الشعب في البقاء على قيد الحياة. ونحث الدول الأعضاء على تأمين الأموال اللازمة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وعلى دعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جهوده الرامية إلى توفير معلومات مستكملة عن تكلفة الاحتلال.

لقد وقّعت نيكاراغوا ودولة فلسطين مؤخرا في عام ٢٠١٦ على مذكرة تفاهم لتعزيز الإجراءات التي تعود بالفائدة على كلا الشعبين والحكومتين، بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز السلام وسيادة القانون، وتحسين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنهوض بالصحة والتعليم وتبادل الخبرات بين الشباب من كلتا الدولتين، وهي أمور هامة جدا.

وسنواصل الكفاح حتى تتمتع فلسطين باستقلالها وسيادتها وحريتها، وحتى يتم الاعتراف بها، على نحو ما تستحق، عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تدلي ببيان بشأن البندين ٣٤ و ٣٥ من جدول الأعمال، ”الحالة في الشرق الأوسط“ و”قضية فلسطين“، على التوالي، اللذين يتابعهما بلدي بقلق شديد.

لقد انقضى ما يقرب من ٧٠ عاما منذ إنشاء دولة إسرائيل واتخاذ القرار ١٨١ (د-٢)، الذي وضع خطة تقسيم فلسطين، وما يقرب من ٥٠ عاما منذ بداية احتلال قطاع غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية. ومنذ ذلك الحين، شهدنا العديد من مبادرات السلام، من مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ إلى المحاولة الفاشلة لاستئناف المفاوضات في عام ٢٠١٣، ولم تحقق أي منها سلاما عادلا وشاملا ودائما على أساس الحل القائم على دولتين، مع وجود دولتي إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧ وما يحدده الطرفان أيا كان في عملية التفاوض.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال هذه السنوات، لا تزال الحالة تتسم بتكرار دورات العنف والتعصب، دون وجود أفق في الأجل القريب من أجل إحراز تقدم. ولهذا، ثمة حاجة ملحة إلى تجديد الجهود الرامية إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية على أرض الواقع، من خلال إجراءات يتخذها الطرفان، فضلا عن الإجراءات المسؤولة والملتزمة من جانب مجلس الأمن.

وتؤكد الأرجنتين مجددا دعمها لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعترف بها جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش بسلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء النمو المستمر والمتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو إلى وقف التوسع في إنشائها. وعلى نحو ما ذكرت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، فإن المستوطنات تخالف للقانون الدولي، وتعرقل السلام، وتضعف آفاق الحل

القائم على وجود دولتين، تعيشان في سلام وأمن، وبالتالي فهي تعزز إدامة الوضع الراهن غير المستدام.

وترى الأرجنتين أنه من غير المقبول أن تقوم حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية بشن هجمات ضد مدنيين إسرائيليين. ويجب أن يتوقف فورا إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة. ويدين بلدي بشدة جميع الأعمال الإرهابية، وهو على اقتناع بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، كما أنه ما من حل يمكن فرضه بالوسائل الإرهابية. ويجب على القادة الفلسطينيين أن يتناولوا بصدق الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع القلق أن رد إسرائيل على الحالة يكاد لا يركز سوى على البعد الأمني، بما في ذلك حالات الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية في سياق الهجمات والهجمات المزعومة من جانب الفلسطينيين، وعمليات القتال، فضلا عن استمرار العنف على أيدي المستوطنين.

وفي ما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين مجددا على الوضع الخاص للقدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإنها ترفض أي محاولة من طرف واحد لتعديله، وبخاصة ما يتصل بالمدينة القديمة، التي لها مكانة خاصة لدى الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. ويعتقد بلدي أن المدينة المقدسة ينبغي أن تكون مكانا للتلاقي والسلام، وأنه يجب ضمان حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين المؤمنين إلى المواقع المقدسة. وأي محاولة لإنكار الصلة التاريخية والمعنى العميق لتلك الأماكن لدى الديانات الثلاث أو تغيير تلك الصلة أمر غير مقبول تماما، ولا يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد حل سلمي للنزاع، ويعزز التحيزات السلبية وعدم الثقة بين الطرفين.

وفي عالم لا يزال يشهد أعمالا إرهابية عبر الحدود، فإننا نعتقد أن تحقيق حل دائم لقضية فلسطين من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في توفير الاستقرار في ذلك الجزء من العالم الذي يعاني من هذه الاضطرابات. لهذا السبب، نشجب التصريحات المتشددة التي جاءت على لسان المتطرفين من كلا الجانبين.

وهناك حاجة إلى بذل جهد جماعي للعمل على التوصل إلى حل الدولتين، على النحو الذي حددته القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

لقد تشكلت هوية بلدي من خلال التفاعل بين المجتمعات المحلية من مختلف الأصول والأعراق والأديان، حيث يعيش المسيحيون واليهود والمسلمون في وئام. فمَن أسّس أوركسترا الديوان الغربي – الشرقي لتشجيع الحوار بين الثقافات من خلال الموسيقى كان المايسترو دانييل بارنباوم، وهو موسيقي أرجنتيني – إسرائيلي وفلسطيني بالتبني. وفي شباط/فبراير، حدد الأمين العام الأوركسترا باعتبارها داعية الأمم المتحدة العالمية للتفاهم الثقافي تقديرا لإسهامها في تحطيم الحواجز وبناء الجسور بين المجتمعات المحلية. وتمثل الأوركسترا دليلا على أن الحوار بين مختلف المجتمعات المحلية والثقافات ممكن وضروري.

وإذ تدرك الأرجنتين أنه ما من شيء سهل وما من شيء يحصل بين ليلة وضحاها، فإنها تود مرة أخرى أن تدعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى استئناف محادثات السلام، والتصرف بحسن نية وبمرونة ووفقا للقانون الدولي، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة الخاصة بالوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

السيد باولينو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): إننا إذ نحتفل بذكرى سنوية أخرى وهي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تكرر أوروغواي الإعراب عن الرغبة التي أعرب عنها أعضاء آخرون في المنظمة بأن نشهد قريبا تحقيق السلام المنشود منذ زمن طويل، بحيث يتيح لذلك الشعب

التمتع بحقه في أن يكون جزءا من دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

لقد اتخذت الجمعية العامة، قبل ٧٠ عاما تقريبا، القرار ١٨١ (د-٢)، الذي اقترح تقسيم فلسطين وإنشاء دولة عربية ودولة يهودية. وأيدت أوروغواي هذا الحل بقوة، وكانت مقتنعة بأنه سيسمح لإسرائيل وفلسطين بالعيش في سلام داخل حدود آمنة. واليوم، تود أوروغواي أن تؤكد مجددا على حق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، وفي بيئة من التعاون المتجدد تخلو من أي تهديدات أو أعمال من شأنها أن تقوض السلام. كما تكرر أوروغواي دعمها لإيجاد حل ينطوي على وجود دولتين مستقلتين. فنحن على اقتناع بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيتيح التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين.

ولدى أوروغواي روابط صداقة قوية مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين. والعضوية الكاملة لكل منهما في المنظمة وتمتعهما الكامل بتقرير مصير شعبيهما هما النتيجتان المنطقيتان للعملية التي كانت جارية منذ الاعتراف بها دولة كاملة العضوية.

إنها دولة مكتملة الأركان قادرة على القضاء قضاء مبرما التام على الإرهاب من أراضيها والعيش في سلام مع دولة إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة.

انطلاقا من إيمان أوروغواي بذلك،وبموجب هذا الاعتقاد، فقد اعترفت أوروغواي في وقت مبكر للغاية جدا بدولة إسرائيل، ثم في وقت لاحق بدولة فلسطين في وقت لاحق، عندما قررنا بأنه لا يمكن لعملية غير حاسمة أن تستمر العملية غير الحاسمة فيتظل تشكل عبئا تشكيل عبء. وقد قام فعل العديد من دول أمريكا اللاتينية الأخرى بالشيء نفسه. واليوم، فإن بلدنا لديه سفارة في إسرائيل وفلسطين، ولكلا البلدين سفارة في أوروغواي. ومن الأهمية بمكان أن يكثف المجتمع الدولي جهوده، ويساعد في العملية، ويشجع الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل سلمي وعادل وتفاوضي ودائم، يتماشى مع القانون الدولي ويأخذ في الحسبان يضع مصالح كلا البلدين في الاعتبار..

وفي هذا الصدد، يجب على الطرفين تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأخير للمجموعة الرباعية الرامية إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين واعتماد إجراءات وسياسات تبرهن على التزامهما الثابت بالحل القائم على وجود دولتين. وفي السياق نفسه، يجب أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ قرارات انفرادية تعيق الحوار وأن يحترما التزاماتهما بموجب القانون الدولي.

ولا تزال أوروغواي تشعر بالقلق إزاء قرار السلطات الإسرائيلية بمواصلة بناء المستوطنات. فبموجب القانون الدولي، تعد المستوطنات غير قانونية وتتعارض مع توصيات اللجنة الرباعية المعنية بالسلام في الشرق الأوسط. وتشجع أوروغواي دولة إسرائيل على وقف بناء المستوطنات غير القانونية ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل الفلسطينية. كما يثير التحريض على العنف وتمجيد الأعمال الإرهابية نفس القدر من القلق. ومن الأهمية بمكان أن تبعث السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بإشارات سياسية واضحة من أجل كسر الحلقة المفرغةإنهاء دوامة من سوء الفهم ووقف الصدامات الاشتباكات العنيفة التي عانت منها المنطقة المرة تلو الأخرى.

لقد مر أكثر من سنتين منذ النزاع العسكري الأخير في قطاع غزة – الذي انتهى بشكل مأساوي مخلفا آلاف القتلى والجرحى في خضم الدمار الواسع النطاقكبير ذا ذي الأبعاد الكارثية – ولا تزال الحالة الإنسانية متفاقمة ولا تطاق بسبب الحصار الذي يؤجج العنف الناجم عن نفاد الصبر وتوقعات ما يقرب من ٢ مليونمليونين من السكان الذين يرزحون تحت

وطأة الفقر والبطالة وليس لديهم سوى أي أمل ضئيل يُذكر من أجل في المستقبل. ويساور تشعر أوروغواي بالقلق قلق مفاده من أنه إذا استمر الاتجاه الحالي، فإن حل الدولتين لن يصبح مجديا. ولهذا، تؤكد أوروغواي من جديد على استعدادها لمواصلة العمل من أجل استئناف عملية السلام من خلال جميع المبادرات القائمة بغية كسر طوق الجمود الذي يلف في الوضع الراهن، بتلك الطريقة يتم وإحراز تقدم – بتلك الطريقة – في محادثات السلام.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إننا إذ نثني على منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة والدول الأعضاء التي تقدم المساعدة والدعم لما يبذلونه تبذله من جهود دؤوبة للتخفيف من حدة وطأة محنة الشعب الفلسطيني، فإننا نلاحظ مع البقلق الشديد آخر التطورات المقلقة المزعجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على النحو المبين في الوثائق قيد النظر اليوم. ويؤسفنا أن الجهود المبذولة حتى الآن من جانب المجتمع الدولي قد فشلت في أغلب الأحيان الغالب أو أثبتت عدم كفايتها بسبب تعنت النظام الإسرائيلي واستمراره في سياساته وأعماله الإجرامية غير القانونية وسياساته ضد الشعب الفلسطيني.

لقد ظلت الأمم المتحدة على مدى عقود من الزمن، سنة بعد الأخرى، تدين إسرائيل على مختلف الجرائم التي ترتكبها ضد فلسطين وشعبها في الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن نظام الاحتلال، الذي يتمتع بدعم في غير مستحق محله من حفنة من الحلفاء، يواصل تجاهل وعدم احترام مطالب المجتمع الدولي بالتقيد بالقانون الدولي. ومن المؤسف أن إسرائيل تقوم بارتكاب مجموعة العديد من الممارسات والسياسات الإجرامية مع الإفلات من العقاب وأن المجتمع الدولي لم يتخذ أي إجراء للتصدي لها.

إن الانتهاكات المنهجية لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك هدم المنازل، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، واعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال، والعنف المتواصل، والإرهاب، والاستفزازات من جانب المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك في المواقع الدينية الحساسة، لا سيما في المسجد الأقصى في القدس، قد استمرت من دون انقطاع. وفي الوقت نفسه، لا يزال فرض الحصار غير القانوني على قطاع غزة يتسبب في حالة هائلة من الحرمان، واليأس، ويشعل أزمة إنسانية خطيرة. وهكذا على هذا النحو، فإن إسرائيل تنتهك بشكل متعمد ومنهجي كل المعايير الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

إن العدد المتزايد من المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية – التي لا تشكل فقط انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة، بل وجرائم حرب – لطالما أظهر أن النظام الإسرائيلي لم يكن أبدا مهتما بتحقيق السلام مع الفلسطينيين. وحدث ولا حرج عن الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات قواعد القانون الدولي ومبادئه هائلة وقد ألحقت مصاعب لا تحتمل بجميع جوانب حياة الفلسطينيين مصاعب لا تحتمل، بما في ذلك من منظور اجتماعي واقتصادي.

وكما حدث في الماضي، فإن الحالة في فلسطين تتطلب عملا واهتماما عاجلين على الصعيد الدولي. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي الوحشي وغير القانوني لا يتسبب فقط في الكثير من البؤس للشعب الفلسطيني، بل إنه يشكل أيضا تضرب جذوره في مختلف التوترات في الشرق الأوسط ويؤججها بشكل خطير في الحالة المتقلبة في المنطقة، بما لذلك من عواقب خطيرة وبعيدة المدى على السلام والأمن الدوليين. وفي حين تتفاقم الأعمال والسياسات الإجرامية الإسرائيلية ويمكن أن تؤدي إلى المزيد من الأزمات في أي لحظة، يجب

معالجة الوضع الهش للغاية على أرض الواقع بجدية لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار.

ولكن للأسف، بالرغم من توافق الآراء العالمي الواضح بشأن عدم مشروعية السياسات والممارسات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، لا يزال مجلس الأمن مشلولا، وعاجزا عن الوفاء بالتزاماته. ويجب أن يتغير ذلك. وينبغي وعلى لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لإجبار إسرائيل على احترام قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وإنهاء ما ترتكبه من جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني واحتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية ومحنة اللاجئين الفلسطينيين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تكرار الدعم الثابت من جمهورية إيران الإسلامية حكومة وشعبا للأمة الفلسطينية المضطهدة. ونؤكد لهم لها مرة أخرى أننا سنفعل كل ما في وسعنا لمساعدتها على إدراك حلم فلسطين حرة ومزدهرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.